5

ritc

مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الانسان

ثلاثيــــة

الدولة والقبيلة والمجتمع المدني

مقاربة سوسيولوجية للدور السياسي للقبيلة
في اليمن وتحديد علاقتها وموقعها بين
المجتمع المدني والمجتمع السياسي

د/ فؤاد عبدالجليل الصلاحي

استاذ علم الاجتماع السياسي المساعد

جامعة صنعاء

ثلاثية الدولة والقبيلة والمجتمع المدني

الطبعة الأولى

مارس ٢٠٠٢م

رقم الإيداع (٨٢) لسنة ٢٠٠٢م

جميع حقوق الطبع محفوظة

لمركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان

الجمهورية اليمنية - تعز

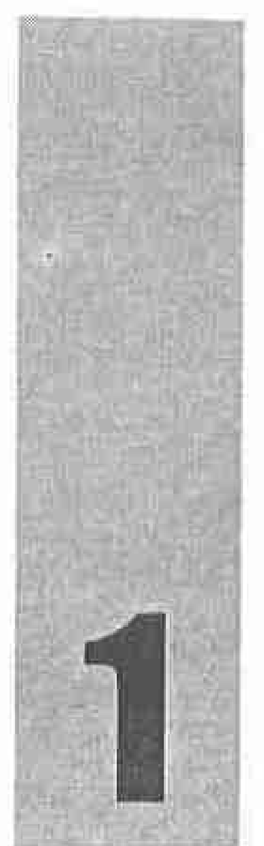
تلفاكس : ٢١٦٢٧٩ ص.ب ٤٥٣٥

البريد الإلكتروني : HRITC@y.net.ye

المحتويات

الموضـــــــــوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة



الفصل الأول

الدولة والقبيلة

(قراءة في التاريخ الاجتماعي)

مدخـــل

إن البحث عن تاريخ وتطور الدولة في أي مجتمع ، إنما يعني ذلك البحث عن عملية التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في المجتمع عبر مختلف مراحله، ذلك أن الدولة بما هي تجسيد مجرد لتنظيم المجتمع لم تأتي دفعة واحدة ولم تفرض من خارج المجتمع ، بل هي مرتبطة بسياق مجتمعي تطوري تلعب فيه العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية بل والجغرافية دوراً هاماً في تحديد مسار تطور المجتمع وتحديد طبيعة النظم السائدة فيه . من هذا المنطلق فإن البحث عن تطور الدولة في المجتمع اليمني سوف يسير عبر رؤية جدلية بنائية تتخذ من البحث والتحليل في التكوين الاجتماعي الاقتصادي آلية هامة للكشف عن مراحل تطور الدولة عبر محدداتها المجتمعية في البناء التحتي الذي يكشف إلى حد كبير عن طبيعة البنى الفوقية السياسية والتنظيمية التي اتخذتها الدولة .

ولعل أهمية البحث عن نشأة الدولة وتطورها إنما يرجع إلى الدور الهام الذي تلعبه كجهاز سياسي قانوني في تنظيم المجتمع وتحديد مسارات توجهه الاقتصادي والسياسي ، إضافة إلى أن الدولة هي مجال الصراع السياسي بين القوى الاجتماعية المختلفة ، خاصة وأنها بما تمثله من مجال للسلطة والقوة تعد أحد ثلاثة أطراف أساسية في المجتمع «الأرض - الإنسان - الدولة

السلطة ، تكمن معرفة تاريخ أي مجتمع وديناميكية تطوره في فهم جدلية العلاقة بين الأطراف الثلاثة .

وتاريخ الدولة في المجتمع اليمني ، حتى يومنا هذا يشكل الصراع السياسي حولها أبرز سمات عملية التطور السياسي ذلك أنه من يصل إلى السلطة أياً كانت وسيلته في ذلك يستطيع أن يتحكم بالأرض والإنسان معاً ولهذا أصبحت عملية الوصول إلى السلطة تعني التحكم بقدر كبير من الثروة والقوة وتسيير المجتمع وفقاً لمصلحة الجماعات المسيطرة .

البدايات الأولى لنشأة الدولة اليمنية

يؤكد الباحثون في مجال علمي التاريخ والآثار أن حضارة سبأ لابد وأنها قد نشأت في الألف الأول قبل الميلاد[1] وهذه الحضارة المتمثلة بدولة سبأ يؤرخ بأنها من أهم الدول اليمنية القديمة التي استطاعت أن تحكم اليمن موحداً وأن تبرز شكلاً سياسياً ونظاماً اقتصادياً يحددان شكل الدولة وطبيعتها ، وقد ارتبط وجود الدولة ونشأتها في المجتمع اليمني القديم بمجمل الظروف والتطورات التي تشمل مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وأن انهيار أو اضمحلال الدولة اليمنية إرتبط بضعف أو انهيار مجالات الحياة التي شكلت عوامل تطورها وازدهارها . ويرى البعض أن الاهتمام بتاريخ اليمن من قبل علماء الآثار والتاريخ القديم بدأ في منتصف القرن الثامن عشر أو بالتحديد بعد رحلة العالم الدانماركي « نيبور » إلى اليمن في مطلع العام ١٧٦١م[٢] .

وقد مرت اليمن بثلاث مراحل أو حقب تاريخية تشكلت فيها الدولة اليمنية الكبرى « معين ، سبأ ، حمير » وما عدا ذلك كانت تنشأ دويلات وإمارات صغيرة تتصارع مع بعضها البعض ، ويؤكد المؤرخون أن توحد اليمن تم خلال حكم تلك الثلاث الدول وامتد نفوذها إلى خارجها[٣] في هذا الصدد يذهب بعض الباحثين إلى أن ما ساعد على نشر الحضارة اليمنية خصب أرضها ورطوبة مناخها وموقعها الجغرافي على طريق النقل التجاري[٤] لعل

هذه السمات هي التي كونت علاقات بارزة في التكوين الاجتماعي الاقتصادي للمجتمع اليمني القديم وأعطت دلالات واضحة في العلاقات الانتاجية « الاجتماعية » اتسم بها التركيب الاجتماعي للمجتمع .

ولعل طبيعة الأرض والمناخ والموقع الجغرافي لليمن شكل طبيعة القوى الإنتاجية وعلاقاتها بل وعكس دوراً لا بأس به في شكل وطبيعة الدولة بما تمثله من تنظيم سياسي واجتماعي داخل المجتمع ، وعليه فإن المحددات الموضوعية لقيام الدولة في اليمن ارتبطت بشكل مباشر بالظروف الاقتصادية والاجتماعية المحددة لعلاقات الإنتاج وقواها ، من هنا يمكن القول أن نشأة الدولة في اليمن القديم يرتبط بدورها الفعال داخل المجتمع من حيث بناء المدن « المراكز الحضرية » والمعابد وبناء السدود والصهاريج « مشروعات الري الصناعية الكبرى » حيث لا يمكن للجماعات الصغيرة أن تقوم بمثل هذه الأعمال ، فكثرت المشروعات العامة التي قامت بها الدولة وما يرتبط بها من أمور الصيانة والحفاظ عليها يتطلب جهاز إداري يشرف وينفذ وينظم ، إضافة إلى وجود جيش قوي يحمي البلاد من الأخطار الخارجية[٥] ، وذلك يشير إلى أن الدولة اليمنية القديمة قامت على عنصرين أساسين هما الزراعة والتجارة واهتمت ببناء المدن والجيوش وتوسيع رقعة الدولة ، بمعنى آخر يمكن القول أن الاستقرار البشري وظهور المدن ارتبط بتوفر فائض اقتصادي أتاح للجماعات المستحوذة عليه أن تستقر في مناطق محددة وأن تشيد المدن وأن تنظم شكل السلطة والعلاقات الاجتماعية . في هذا السياق ينظر بعض الباحثين إلى نشأة الدولة الشرقية من خلال وجهة نظر « كارل فتوفجل K. Wittfogel » القائلة بأن الدولة الشرقية ارتبطت بالحاجة إلى تنظيم استغلال « الماء ، الطاقة الهيدروليكية »[٦] وهنا يمكن القول إنه بخصوص المجتمع اليمني نجد أن ما ذهب إليه البعض من تأكيد فكرة الري الاصطناعي التي تقوم بها الدولة هي فكرة صائبة في بعض جوانبها لكنها لا تأخذ صفة الحتمية . فالزراعة والتجارة هما عنصران أساسيان في نشأة الحضارة اليمنية القديمة ، فقد كان

فائض الإنتاج من هذين النشاطين كبيراً خاصة مع بروز الدور التجاري بعيد المدى ، إضافة إلى ارتباط تلك العملية بالاستخدام الفعال لفائض الإنتاج متمثلاً في بناء المشاريع العامة كالمعابد والسدود ، مما تطلب ذلك جهازاً بيروقراطياً للدولة يشكل جهازها الإداري والتنظيمي ، وإذا كان بعض الباحثين قد ذهبوا إلى القول بأسبقية التجارة على الزراعة كمصدر للفائض الاقتصادي واعتبار الفائض التجاري هو المصدر الرئيسي لبناء الدولة والمدينة اليمنية القديمة(٧) يمكن القول في هذا الصدد أن الباحث يتفق مع بعض جوانب تلك الفكرة خاصة فيما يتعلق بأهمية الفائض الاقتصادي التجاري والعلاقات الاستغلالية من قبل الدولة للفلاحين، إلا أنه من جانب آخر لا يمكن القول بأسبقية التجارة على الزراعة فهذا تعميم لا تدعمه شواهد أو أدلة قاطعة إضافة إلى أن الحضارة اليمنية القديمة في الأساس ارتبطت بالزراعة وكانت التجارة العنصر الأساسي الثاني ، ذلك أن طبيعة الأرض والمناخ وما قامت به الدولة اليمنية من أعمال ومنشآت ارتبطت كلها بتطوير أساليب الري الاصطناعي التي تعتمد عليه الزراعة ، ومن ناحية أخرى فإن الدولة اليمنية القديمة بما اتصفت به من الاستبداد حيث كانت علاقاتها مع الفلاحين تقوم على استنزاف مستمر ليس فقط لفائض الإنتاج الزراعي بل أيضاً لفائض العمل . فالدولة اليمنية اعتمدت على عنصرين أساسين لتوفير الفائض الاقتصادي وكانت الزراعة هي الأساسي والمصدر الأول في حين كانت التجارة عملية غير مستمرة نتيجة للمنافسة الدولية ونتيجة لانهيار الدولة المركزية في اليمن . وهنا تعاظم أهمية الزراعية كمصدر أساسي للفائض الاقتصادي » وتعاظم استغلال الفلاحين » في نفس الوقت ، ويدعم قولنا هذا ما ذهب إليه أحد الباحثين في التاريخ اليمني القديم بقوله « كان أهل اليمن « عرب الجنوب » ذو حضارة ومدنية عريقتين وكان سبب غناهم عنايتهم بالزراعة والتجارة(٨) .

من جانبه يؤكد « رودوكناكيس » على أن الزراعة كانت العمود الفقري للحياتين الاقتصادية والسياسية للدولة اليمنية القديمة[٩] وعليه فإن القول باعتبار التجارة هي أساس الحضارة اليمنية وأساس توفير الفائض الاقتصادي يعد قولاً لا يعتمد على شواهد عملية مؤكدة بل أنه ينافي حقيقة التاريخ الاجتماعي الاقتصادي للمجتمع اليمني ، ولهذا فإن الرؤية العلمية الأكثر قبولاً تعتبر الزراعة هي أساس الحضارة اليمنية ، وأساس قيام الدولة والمدنية هما عنصران أساسيان « الزراعة والتجارة » واللذان شكلا أهم عنصرين لتوفير الفائض الاقتصادي للدولة ، وقد تكون التجارة هي الأساس الهام والمصدر الأول لبناء المدن وتوفير الفائض الاقتصادي في شمال الجزيرة العربية وتلك حقيقة تاريخية تتناسب وظروف تلك المنطقة ، في هذا الصدد يشير خلدون النقيب[١٠] في دراسته الهامة عن المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية إلى أسبقية التجارة أو نمط الإنتاج المركنتالي على اقتصاد الرعي والغزو في المجتمع الخليجي وهو في ذلك ينطلق من أن طبيعة الأرض الزراعية في الخليج لم تكن ملائمة لقيام زراعة تشكل الأساس والفائض الاقتصادي للدولة ، حيث أن تلك المدن لا تملك مقومات الاعتماد الذاتي في الغذاء والماء وكانت بالتالي أقرب إلى مراكز التجارة « الترانزيت » أو المرور للقوافل التجارية المتنوعة .

من هنا يمكن القول أن المحددات المادية للحضارة اليمنية القديمة شكلت التركيب الاجتماعي للمجتمع خاصة علاقات الإنتاج التي ميزت الطابع الاجتماعي لعلاقات العمل والملكية ، علاوة على أن المحددات السياسية وكذلك الدين لعبا دوراً هاماً في تشكيل البنى الفوقية « سياسياً واجتماعياً واقتصادياً » وكانت الدولة كأهم التنظيمات السياسية في المجتمع اليمني تجسيداً مؤسسياً لذلك .

دور القبيلة في نشأة الدولة اليمنية

وفقاً للإطار العام السابق ذكره تكونت الدولة في اليمن في إطار مجتمعي يتسم بتركيب اجتماعي يغلب عليه الطابع القبلي، بمعنى أن علاقات الإنتاج في المجتمع اليمني اتسمت بالطابع التقليدي الذي كان من سماته بروز التكوين القبلي كمحدد هام للبنية الاجتماعية، وعليه فإن الدولة في تكونها ونشأتها انطلقت من هذا السياق باعتبارها تطوراً داخلياً وفقاً لظروف المجتمع في سياق مرحلة تاريخية من مراحل تطوره. من هنا يمكن أن نشير وفقاً لرؤية كثير من الباحثين إلى أن نواة أو محور التشكل للدولة اليمنية القديمة - والحديثة - هي « القبيلة » والقبيلة القوية بالذات التي استطاعت أن تفرض سلطتها على قبائل متعددة وتجعلها تنضوي تحت علمها إضافة إلى تحالفها مع قبائل أخرى.

وهكذا شكلت القبيلة القوية أو القبيلة « الزعيمة » بمفهوم كاناكيس [11] أساساً لبناء الدولة وكانت العصبية القبلية محدداً أساسياً لقوة القبيلة التي تحالفت مع رجال الدين حيث كانت لهم هيمنة وسلطة كبيرة، انطلاقاً من أن هؤلاء كانوا قد جمعوا في أيديهم السلطتين الدينية والسياسية وكان لقب « المكرّب » كلقب كهنوتي يشير ويتضمن في معناه ودلالته امتلاك رجال الدين للسلطتين الدينية والمدنية خاصة وأن للدين تأثيراً كبيراً على حياة الأفراد والجماعات انطلاقاً من أن لكل قبيلة كان لها آلهتها وأن هؤلاء الأفراد

يعتبرون أنفسهم أولاد الآلهة ، وعبيدها ، إضافة إلى استغلال رجال الدين ورموز القبائل للعاطفة الدينية الجياشة لدى أفراد المجتمع[١٢] .

هنا نشأ تصور الشرقي القديم للدولة الذي يقوم وفقاً لرؤية « كاناكيس، »[١٣] أن الحاكم أو الملك هو ممثل الآلهة على الأرض أما أفراد الشعب فهم أبناء الآله ومن هنا نشأ تحالف بين رجال الدين وشيوخ القبائل [١٤] عمل على توسيع سلطتهم ونفوذهم فتكونت الدولة معتمدة في أساسها ومقوماتها على هذا التحالف الذي كان يضمن للطبقة الحاكمة المتحالفة قوة سياسية واجتماعية واقتصادية بل إن ذلك التحالف وفر قوة واستمرارية لكلا الطرفين في قمة الهرم الاجتماعي وسيطرة كاملة على الدولة والمجتمع .

ويظل هذا التحالف قوياً وفعالاً طالما هناك مصلحة مستمرة منه وطالما قوى التحالف تدافع عنه ، ولعل هذه العملية لها استمرارية في المجتمع اليمني المعاصر ، وهي أكبر الإشكاليات التي تعاني منها الدولة المعاصرة، ذلك أن استقرار الدولة والمجتمع يرتبط باستمرار ذلك التحالف القائم بين أجنحة الطبقة الحاكمة « رموز القبيلة - رجال الدين - النخب الحديثة » وتتعرض الدولة لأزمات تعرضها للإنهيار في حالات الصراع القائم بين أطراف التحالف ومحاولة الهيمنة من طرف على الأطراف الأخرى .

التكوين الاقتصادي الاجتماعي
ودوره في تكوين الدولة اليمنية

إن البحث في التكوين الاجتماعي الاقتصادي Socio Economic formation للمجتمع اليمني القديم يعتمد في الكشف عن الأسس والعلاقات الاجتماعية المرتبطة بها ويعني ذلك ضرورة معرفة تطور قوى الإنتاج « درجة النمو الاقتصادي » وما ارتبط بذلك من تنظيمات اجتماعية وسياسية وثقافية .

والتكوين الاجتماعي الاقتصادي يشمل كافة جوانب المجتمع بما في ذلك تداخل أنماط إنتاجية متعددة ، أي أنه يتضمن نمط الإنتاج السائد وأنماط أخرى مسودة(١٥) ولعل بداية تحديد ملامح التكوين الاقتصادي الاجتماعي تكمن بمقومات وأسس نشوء الحضارة اليمنية أي الزراعة والتجارة التي كانت أهم الأنشطة التي تستحوذ الدولة منهما على الفائض الاقتصادي ، وإذا كان البعض يرى مكونات الدولة في دورها الوظيفي من خلال الري الاصطناعي وما يرتبط به من إشراف وصيانة فإن ذلك التطور لا يخلو من الحقيقة ، لكن لا يعني ذلك الاعتماد الحتمي الوحيد الجانب لاعتبار أسس ومكونات الدولة في البناء التحتي متمثلاً في القوى الإنتاجية « درجة النمو الاقتصادي » ذلك أن المحددات الاجتماعية والسياسية والدينية لعبت أدواراً لا يستهان بها في تحديد طبيعة الدولة ونسق السلطة الرسمي خاصة دور رجال الدين

وتحالفهم مع شيوخ القبائل .

في هذا الصدد، يرى « عبدالعزيز الدوري » في كتابه التكوين التاريخي للأمة العربية[١٦] أن اليمن كانت من أخصب أجزاء الجزيرة العربية وقد شهدت أرقى مستوى من الحضارة العربية قبل الإسلام وأعلى درجة من تنظيم الدولة والمجتمع ، ويرى أن الزراعة والتجارة كانتا أهم العوامل التي استندت إليها تلك الحضارة . بتعبير آخر يحدد أن أهم جوانب التاريخ السبأي نشاطه الاقتصادي في الجزيرة العربية وعلى الصعيد الدولي .

في نفس السياق يشير « سمير أمين[١٧] » ، إلى أن الزراعة لعبت دوراً مهماً في تطور الحضارة اليمنية التي ارتبطت أيضاً بالتجارة ، ووفقاً لهذه المعطيات التي تؤكد أهمية الزراعة في العملية الإنتاجية وتوفير الفائض الاقتصادي يذهب البعض من الباحثين في تحديد التكوين الاجتماعي الاقتصادي معتمدين في ذلك على مفهوم نمط الإنتاج الأسيوي الذي يرى فيه الباحث أن كثيراً من ملامحه العامة تتطابق مع معطيات الواقع الاجتماعي الاقتصادي للمجتمع اليمني ، وهنا لابد من وقفة نقدية تحليلية لماهية مفهوم نمط الإنتاج الأسيوي وتوضيح دلالاته .

يرى الباحث أن مفهوم نمط الإنتاج الأسيوي ارتبط بثلاث قضايا أساسية هي :

١- الري الاصطناعي كأساس للزراعة الشرقية .

٢- فكرة مجتمع القرية المكتفي ذاتياً .

٣- أن الفكرتين السابقتين شكلتا الأساس الاجتماعي للاستبداد الشرقي الذي تمارسه الدولة المركزية .

ولمناقشة هذه القضايا يجب علينا عرض آراء القائلين بها لنبين مدى دقة هذه الآراء ولتقديم رؤيتنا النقدية لذلك .

في عام ١٨٥٢م كتب ماركس إلى إنجلز الذي كان يدرس آنذاك التاريخ الآسيوي[١٨] أنه يؤيد اقتراحات « برينيه » التي تعتبر أن أساس جميع الظواهر في الشرق تكمن في غياب الملكية الخاصة ، وفي رد إنجلز على ذلك رأى أن التفسير التاريخي الأساسي لهذا الإنعدام للملكية العقارية الخاصة لابد أنه يكمن في جفاف التربة الأمر الذي استلزم الري المكثف ومن ثم إقامة المنشآت المائية على يد الدولة المركزية « أن غياب ملكية الأرض هو حقاً المفتاح إلى الشرق كله فهنا يكمن تاريخه السياسي والديني ولكن كيف حصل أن الشرقيين لم يتوصلوا إلى الملكية العقارية حتى في شكلها الإقطاعي ؟ اعتقد أن ذلك يعود وبالدرجة الأساسية إلى المناخ بارتباطه بطبيعة التربة لا سيما بالنسبة للمناطق الصحراوية الشاسعة التي تمتد من الصحراء مباشرة عبر الجزيرة العربية وفارس والهند وتتاريا حتى الهضبة الآسيوية الأكثر ارتفاعاً » أن الري الاصطناعي يمثل هنا الشرط الأول للزراعة وتقوم به الحكومة المركزية ولم تكن للحكومات أو الدول الشرقية غير ثلاث وظائف أساسية هي :

١- المالية / النهب في الداخل .

٢- الحرب / النهب في الداخل والخارج .

٣- الأشغال العامة / لتوفير إعادة الإنتاج .

إن هذا الإخصاب الاصطناعي للأرض والذي توقف على الفور باضمحلال نظام الري يفسر الحقيقة الغريبة المتمثلة في الخراب والاقفار الحاليين لمناطق كاملة كانت يوماً ذات زراعة زاهرة « تدمر ، البترا ، الخرائب في اليمن وبعض المناطق في مصر وفارس .... » وذلك يفسر الحقيقة المتمثلة في أن حرباً مدمرة واحدة كانت قادرة على تجريد بلد ما من سكانه ومن حضارته بكاملها[١٩] .

خلال هذه الفترة طرح ماركس تأملاته المشتركة مع إنجلز في سلسلة من المقالات في صحيفة « نيويورك ديلي تريبيون » يرى فيها أن الظروف المناخية والإقليمية لا سيما في المناطق الصحراوية الشاسعة الممتدة من الصحراء الكبرى عبر الجزيرة العربية وفارس والهند جعلت من الري الاصطناعي أساساً للزراعة الشرقية وذلك أدى إلى تدخل السلطة المركزية من هنا ترتبت على كافة الحكومات الشرقية الآسيوية مهمة اقتصادية هي مهمة تهيئة المنشآت العامة[٢٠] .

ويمكن تلخيص أهم الأسس أو العناصر التي تميز المجتمعات الشرقية أو الآسيوية كما وردت في كتابات ماركس وأنجلز وغيرهم من المفكرين السابقين لهم كما يلي[٢١] :

١- ملكية الدولة للأرض .

٢- فقدان القواعد القانونية والشرعية .

٣- وجود الدين ودوره كبديل للقانون .

٤- عدم وجود نباله وراثية .

٥- المساواة الاجتماعية في العبودية أو العبودية العامة .

٦- وجود مجتمعات قروية منعزلة .

٧- سيطرة الزراعة على الصناعة .

٨- وجود المشروعات العامة للري .

٩- بيئة جغرافية شديدة الحرارة .

١٠- تاريخ راكد غير قابل للحركة .

مجمل هذه العناصر التي اعتبرها عدد من الباحثين مميزات للمجتمعات الشرقية إنما تؤدي في مجملها إلى ظاهرة واحدة هي الاستبداد الشرقي

Oriental Despotism في هذا الصدد يذهب « سمير أمين » في تحديده لأسلوب الإنتاج السائد في المجتمعات الشرقية إلى اعتبار أسلوب الإنتاج الخراجي هو الأكثر توصيفاً لتلك المجتمعات ، بل أنه يذهب إلى القول إن الأسلوب الخراجي كقاعدة هو الشكل الأساسي لكافة الحضارات قبل الرأسمالية[٢٢] ، بمعنى آخر يمكن القول إن التشكيلات الماقبل رأسمالية - كما يشير سمير أمين - رغم تنوعها تنطوي على شكل مسيطر ومركزي هو التشكيلة الخراجية وعلى سلسلة من الأشكال المحيطة[٢٣] ، ويتميز أسلوب الإنتاج الخراجي بانقسام المجتمع إلى طبقتين أساسيتين هما :

أ- الفلاحون المنتظمون في جماعات محلية Village communities .

ب- الطبقة الحاكمة التي تحتكر وظائف التنظيم السياسي للمجتمع وتفرض الخراج على الجماعات الزراعية .

هذا الأسلوب يتسم بالتناقض بين الوجود المستمر للجماعات المحلية ونفيها بواسطة الدولة ويتسم أيضاً بالاختلاط بين الطبقة العليا التي تستملك الفائض والدولة التي تسيطر سياسياً . وفائض الإنتاج الخاص بهذا الأسلوب الإنتاجي هو الخراج أو الضرائب والإتاوات بمختلف أشكالها، ومن النتائج الهامة التي ينتهي إليها « سمير أمين » أنه ليس ثمة أسلوب إنتاجي قد وجد بشكل نقي ، فالمجتمعات المعروفة تاريخياً هي بمثابة تكوينات اجتماعية اكتسبت أشكال وجودها من خلال تشكيله من أساليب إنتاج مختلفة[٢٤] .

بهذا المعنى فإنه يمكن ملاحظة وجود أسلوب سلعي بسيط مرتبط بأسلوب خراجي مسيطر وعليه فإن كافة المجتمعات ما قبل الرأسمالية تنطوي تكويناتها الاجتماعية على نفس العناصر وتتسم بما يلي[٢٥] :

١- سيطرة أسلوب الإنتاج الخراجي أو الجماعي .

٢- وجود علاقات سلعية بسيطة في إطار محدود .

٣- وجود علاقات تجارية بعيدة المدى .

وقد وجهت انتقادات كثيرة إلى نظرية سمير أمين في أسلوب الإنتاج الخراجي خاصة من قبل « أندر فرانك » فيما يتعلق بشيوع الإنتاج المعيشي المكتفي ذاتياً ، ذلك أن المجتمعات التي خضعت للاستعمار وارتبط اقتصادها باقتصاد المستعمر لعب التحول النقدي فيها دوراً هاماً في التطور الاجتماعي بوصفه توسعاً رأسمالياً ، إلا أن البعض يرى في ذلك توصيفاً غير دقيق ذلك أن تغلغل النقود والتجارة ليس بالضرورة دليلاً على نمو علاقات الإنتاج الرأسمالي وأن تجريد القرويين من ممتلكاتهم لم يؤد إلى تأسيس بروليتاريا مركزة في الصناعة(٢٦) .

وبشكل عام - يرى الباحث - أن نمط أو أسلوب الإنتاج الآسيوي Asian Mode of Production أو الشرقي كما عبرت عنه الكتابات الأولى لماركس وأنجلز يمكن مناقشته وإبداء الملاحظات النقدية عليه كما يلي :

١- أن فكرة نمط الإنتاج الآسيوي لم تطرح لأول مرة من قبل ماركس وأنجلز إذ سبقهما إلى ذلك عدد من المفكرين الذين كانت دراساتهم من أهم المصادر التي اعتمد عليها ماركس وأنجلز ، فنحن نجد فكرة الزراعة الأروائية عند « سميث » والقدر الجغرافي « الظروف المناخية » عند « مونتسكيو » والملكية العقارية عند « برينيه » وفكرة الاستبداد الشرقي المعتمد في أساسه الاجتماعي على مجتمعات قروية مكتفية ذاتياً نجدها عند « هيجل » وفكرة حلول الدين محل القانون عند « مونتسكيو »(٢٧) .

٢- أن فكرة نمط الإنتاج الآسيوي لم يخصص لها ماركس دراسة بذاتها ودائماً أتت في إطار إشارات سريعة وغير واضحة لكنها أيضاً تحمل قدراً من الأهمية والدلالة المنهجية والنظرية ويمكن استخدامها وتطويرها وفقاً لمعطيات الواقع الاجتماعي الاقتصادي لبلدان الشرق .

٣- إن فكرة الاستبداد الشرقي وارتباطها بأسلوب الإنتاج القائم على الإرواء الاصطناعي وتدخل الدولة واعتمادها اجتماعياً وسياسياً

على فكرة المشتركات القروية المكتفية ذاتياً لا يمكن علمياً ومنهجياً القبول بأن الاستبداد ارتبط فقط بهذه المحددات إذ أن الاستبداد وجد في كثير من المجتمعات وبعدة صور ومجالات ، وعليه فإن قبول هذه الفكرة دون نقاش أو جدل إنما يعني التسليم بحتمية الاستبداد كنمط سياسي للحكم يميز المجتمعات الشرقية دون غيرها .

٤- إن قبول مفهوم نمط الإنتاج الآسيوي من قبل الباحثين العرب ودون نقاش إنما كان مرتبطاً في نفس الوقت بالإرتباط الأيديولوجي والتعميم القسري لقبول النموذج السوفيتي في التطور الإشتراكي وهو ما أدى إلى فشل مدوي ليس فقط للنماذج الإشتراكية في المجتمعات العربية بل وفي النموذج السوفيتي ذاته .

٥- إن نمط الإنتاج الآسيوي لم يحدد منهجياً بشكل أكثر وضوحاً هل هو مرحلة إنتقالية من مراحل تطور المجتمعات اللاطبقية إلى المجتمعات الطبقية خاصة وأن ذكر هذا المفهوم جاء خارج المراحل الخمس التي حددتها الماركسية لتطور المجتمع الأوروبي .

٦- إن الإهتمام بنمط الإنتاج الآسيوي من قبل ماركس ينطوي على تحذير من سحب تعميم المراحل الخمس على المجتمعات غير الأوروبية بالرغم من التناقض الذي وقع فيه ماركس باعتبار أن تغير أو تطوير هذه المجتمعات يأتي من خارجها كما أشار في ذلك إلى دور الاستعمار البريطاني للهند وذلك يتناقض مع النظرية والمنهج في الماركسية التي تعتبر التغير ينبثق من الصراع الداخلي .

٧- لا يمكن الاعتماد على القول إن مفتاح الشرق كله يكمن في غياب الملكية وكأن الشرق لا يوجد مدخل آخر لفهمه إلا عن طريق البناء الاقتصادي فقط وذلك يعني إغفال أهمية البناء الفوقي « السياسي والديني والاجتماعي » فمن الخطأ إختزال القوى الفاعلة إلى مجرد حتمية تكنولوجية ذلك أن عوامل اجتماعية صرفة يمكن أن تكون فاعلة في التحول الاجتماعي والتاريخي .

التكوين الاجتماعي الاقتصادي في المجتمع اليمني

(رؤيـــة نقديــة)

إن معرفة التكوين الاقتصادي الاجتماعي للمجتمع - أي مجتمع - من شأنه أن يكشف لنا عن طبيعة القوى الفاعلة ومحدداتها الاقتصادية الاجتماعية والسياسية وذلك يساعد على تحديد نمط الإنتاج السائد في المجتمع ومن خلاله معرفة قواه الأساسية وأطرها التنظيمية المتمثلة بالأشكال القانونية للملكية وتقسيم العمل .

ووفقاً لذلك ذهب بعض الباحثين اليمنيين في تحديد نمط الإنتاج في المجتمع اليمني باتباع أسلوب التعميم المبسط الذي تنقصه الشواهد والأدلة التاريخية . ففي دراسته « نظرة في تطور المجتمع اليمني » ذهب الكاتب[٢٨] إلى إسقاط وبصورة ميكانيكية خصائص الإقطاع الأوروبي على ظروف المجتمع اليمني والقول بمروره عبر المراحل الخمس التي حددتها النظرية الماركسية الكلاسيكية لتطور المجتمع الأوروبي ، ويعد ذلك من وجهة نظرنا مجانباً للصواب ولحقيقة المنهج العلمي علاوة على أنه تعميم ينقصه الكثير من الشواهد والأدلة التاريخية . ذلك أن أهم الصعوبات التي تعترض سبيل التعميم تكمن في نقص الشواهد التاريخية وعدم الإدراك الواعي للتاريخ الاجتماعي حيث ما تزال كثير من جوانبه غير معروفة .

وفي اعتقاد الباحث أن كثيراً من المثقفين قد ذهبوا في تعميماتهم لمقولات النظرية الماركسية على واقع المجتمع العربي عامة يرجع ذلك إلى الفهم والإلتزام الأرثوذكسي أي الإلتزام الجامد بالنصوص واعتبار الماركسية كعقيدة[٢٩] . وهنا تم الخلط بين النظرية العلمية وبين الأيديولوجيا إضافة إلى ذلك تجاهل أولئك الباحثين العناصر غير الاقتصادية في تحديد تطور المجتمع وقواه المنتجة ، ومن هنا فإن القول بسيادة نمط الإنتاج الإقطاعي في المجتمع اليمني فيه قدراً من الإجحاف والنقل الميكانيكي لتجارب مجتمعات أخرى ، ويرجع ذلك إلى اختلاف ظروف المجتمع اليمني اقتصادياً سياسياً واجتماعياً عن ظروف وسياق التطور التاريخي للمجتمع الأوروبي إ، ضافة إلى أن المجتمع اليمني لم يكن في نفس الفترة الزمنية متساوي في مراحل تطوره ونوعيتها مع المجتمع الغربي بل كان له سيا ق تطوري آخر .

فـإذا كـان نمط الإنتـاج الإقطاعي تُعتبر الأرض فيه هي الوسيلة الأساسية للإنتاج وأن المجتمع تنتظم فيه طبقتين تحتكر الطبقة المالكة والمسيطرة سياسياً على جهاز الدولة الفائض الاقتصادي فإن هذه الصفات قد وجدت في المجتمع اليمني ولكن في سياق تاريخي لم تظهر فيه القنانة كطبقة اجتماعية مقابل طبقة السادة أو الملاك الإقطاعيين .

فالمجتمع اليمني لم يشهد سيادة نظام عبودي أو إقطاعي خالص[٣٠] لكنه شهد علاقات إقطاعية قوامها استغلال الدولة - الطبقة المسيطرة - للفلاحين بالاستحواذ على فائض الإنتاج - الخراج والضرائب - إضافة إلى فائض العمل - السخرة - علاوة على أن هذه العلاقات الاستغلالية من قبلْ الدولة كانت ولاتزال تمارس حتى في أيامنا هذه .

ولما كان المجتمع اليمني هو مجتمع زراعي فقد كانت الأرض وما زالت تمثل وسيلة الإنتاج الأساسية ، فالأرض والإنسان يكوّنان معاً التجسيد الأساسي لقوى الإنتاج في المجتمع ، ولعل ذلك ما دفع بالبعض من الباحثين

إلى اعتبار اليمن مجتمعاً إقطاعياً فغابت عنهم الكثير من المحددات الهامة التي يتشكل منها التكوين الاقتصادي الاجتماعي والتي تلعب فيها البنية الفوقية « السياسية ، الدين ، القبيلة » أدواراً فعالة ليس فقط حيال بناء الدولة وتنظيماتها بل أيضاً حيال الأنشطة الاقتصادية وأساليبها الإنتاجية .

ولكن السؤال الذي يفرض نفسه في هذا السياق هو : لماذا لم تعرف المجتمعات العربية الملكية الخاصة في مراحلها التاريخية السابقة ؟ وإذا كانت قد مرت بالمرحلة الإقطاعية كما يرى البعض لماذا لم تتحول بحضارتها وثقافتها إلى الرأسمالية ؟! .

يمكن القول في هذا الصدد أن التعميم الذي أطلقه بعض الباحثين يرجع في اعتقادي إلى اعتبارات عدة منها ماهو مرتبط بالإلتزام الأيديولوجي ومنها ماهو مرتبط بنقص الوعي بقراءة التاريخ الاجتماعي العربي ، بمعنى آخر أنه بنزوع ستالين إلى نظرية « الخط الواحد » القائلة بخضوع جميع المجتمعات لتطور المراحل الخمس دون تمييز وجدت لها صدى لدى المثقفين والباحثين العرب ، وذهب بعضهم إلى حد النقل الميكانيكي لتلك النظرية وفي ذلك يرى « الجوزى » أن أمم الشرق قطعت في حياتها الطويلة وستقطع ذات المراحل أو الأدوار الاجتماعية التي قطعتها الأمم الغربية[٣١] .

وفي الرد على ذلك يقول « على الوردي »[٣٢] « إن هذه الفكرة غدت لدى الماركسيين العرب بمثابة الكتاب المقدس ، الذي لا يجوز الشك فيه » ويضيف قائلاً إن النظام الإقطاعي له شروط يجب أن تتوافر أهمها أي أن تكون الأرض وسيلة للإنتاج وأن لا تكون ملكاً للعاملين بها الفلاحين ، ولذلك يقرر الكاتب أن علاقة شيخ العشيرة - في العراق في العهد التركي - لم تكن من طراز علاقة السيد الإقطاعي بأقنانه[٣٤] .

وتأكيداً لذلك يعبر المؤرخ الروسي[٢٤] بقوله : « أما في جنوب العراق فكانت تسود العلاقات البطريركية « الأبوية العشائرية » وكانت الأرض تعود إلى القبائل العربية وتعتبر ملكاً جماعياً بينهم » ، إضافة إلى ذلك يرى «هشام شرابي »[٢٥] أنه في المجتمعات العربية ظلت بنية العائلة - العشيرة هي التي تشكل التركيب الأساسي للعلاقات الاجتماعية ، ومن جانبه يرى « سمير أمين »[٢٦] « أن العالم العربي الماقبل الرأسمالي لم يكن عالماً إقطاعياً ولكنه كان مكوناً من كوكبة من التشكيلات الاجتماعية المتمفصلة حول نمط إنتاج خراجي » .

وهنا يتسائل « الأنصاري » أنه إذا كانت مصر أعرق مجتمع زراعي فلاحي في الوطن العربي لم تعرف في تاريخها الطويل النظام الإقطاعي فأين يمكن افتراض مصداقية وجوده في المجتمعات العربية الأخرى التي لم يعرف بعضها الزراعة أصلاً[٢٧] .

في هذا المجال يرى الباحث أن مصدر الإشكالية في توصيف نمط الإنتاج في المجتمع العربي وإصرار البعض من الباحثين على تعميم النموذج الغربي وتقرير تواجد النظام الإقطاعي في الشرق يرجع إلى اعتبارات عدة منها الإلتزام الأيديولوجي خاصة في مرحلة التحرر الوطني وظهور الدول المستقلة عن الاستعمار إضافة إلى ذلك عدم الإدراك الواعي بقراءة التاريخ الاجتماعي السياسي في المجتمع العربي علاوة على ذلك بروز الخلط بين الملامح المشتركة في تطور المجتمع الإنساني عامة وبين تطور كل مجتمع وفقاً لخصوصيته ولذلك يقرر « الجابري »[٢٨] أن واقع أي مجتمع مهما كان لابد أن يحمل قدراً من العام بقدر ما فيه من الخاص ، ويضيف قائلاً إنه إذا حاولنا أن نتعامل مع واقع مجتمعاتنا وفقاً لتصورات وتنظيرات لا تنطبق على تاريخه فإننا بذلك قد أقمنا بيننا وبين موضوعنا جملة من العوائق الأبستمولوجية « المعرفية » تجعل المعرفة العلمة الصحيحة مستحيلة »[٢٩] .

ومن جانبه يذهب « الأنصاري »[٤٠] إلى دحض مقولة الإقطاع في التاريخ العربي الإسلامي وأن ما اصطلح على تسميته لدى البعض بالنظام الإقطاعي في التاريخ الإسلامي هو نظام من نوع آخر مختلف نوعياً مع النظام الإقطاعي الأوروبي ويعرض رأيه كاملاً في ذلك من خلال النقاط التالية :

١- إن المجتمعات العربية الإسلامية لم تعرف النظام الإقطاعي الفيودالي من حيث خصائصه الأساسية وسماته الوظيفية التاريخية كما عرفته أوروبا .

٢- إن مرور المجتمعات المجزأة بمرحلة إقطاعية قبل تحولها إلى مجتمع قومي حديث على غرار ما حصل في أوروبا الغربية واليابان يعد شرطاً لتحقيق قيام الدولة القومية الموحدة .

٣- إن مجتمعات المنطقة العربية المجزأة طبيعياً وتاريخياً بحكم الفراغات[٤١] والفواصل الصحراوية كانت في أشد الحاجة إلى التواصل والتوحد ولم يكن للنظام المسمى إقطاعياً في تاريخه أي دور في خلق هذا التواصل بل إن النظام بطابعه البيروقراطي العسكري - الضريبي المركزي قد أسهم إلى حد كبير - وبإجماع الدارسين - بمن فيهم القائلون بإقطاعيته في إفقار وتدمير النسيج الإقليمي الريفي الزراعي .

٤- إن هناك أهمية سياسية لنقض مقولة الإقطاع ويستند في ذلك لرأي سمير أمين أن رد العالم العربي إلى عالم إقطاعي مماثل لعالم أوروبا القرون الوسطى هو مصدر الأخطاء الكبرى على الصعيد السياسي كما هو على صعيد تحليل الظاهرة القومية في هذا الجزء[٤٢] .

٥- يرى « الأنصاري » أيضاً أن الدولة القطرية في الوطن العربي حالياً منذ فترة الاستقلال تشكل مرحلة إقطاعية مؤجلة في عصر الرأسمالية العالمية ، وأن الدولة القطرية الحالية قد قامت بعملية توحيد داخلي للتكوينات الاجتماعية المحلية المتعددة في كل قطر مثال ذلك توحيد السلطنات والإمارات في اليمن ، الإمارات ، عمان ، العراق[٤٢] ... الخ . ويخلص الباحث من التحليل السابق إلى أن التكوين الاقتصادي الاجتماعي للمجتمع اليمني كان يتصف بتداخل عدة أنماط إنتاجية « تمفصل » مع سيادة نمط الإنتاج الخراجي الذي تميز بانقسام المجتمع إلى طبقتين تعتبر الطبقة الحاكمة « الطبقة - الدولة » هي التي تحتكر وظائف التنظيم السياسي للمجتمع وتفرض الخراج والضرائب على الجماعات الزراعية وهذه الطبقة التي تستملك الفائض الاقتصادي هي تجمع تحالفي بين رجال الدين وشيوخ القبائل القوية التي نهضت الدولة وتكونت وفقاً لذلك التحالف . فعلاوة على الأساس الزراعي كوسيلة أساسية للإنتاج كانت توجد لليمن علاقات تجارية بعيدة المدى وعلاقات سلعية بسيطة لم يترتب عليها تطور اقتصادي يفضي بتطور قوي الإنتاج وعلاقاتها بشكل يدفع بالمجتمع إلى مرحلة تاريخية أكثر تطوراً .

بل ظلت التقنية الإنتاجية في الزراعة ضعيفة التطور وظلت إنتاجية العمل الزراعي محدودة وبقي مستوى حياة المزارعين قريباً من مستوى الكفاف إضافة إلى ذلك فإن ملكية الدولة للأرض وعدم وجود ملكية خاصة وانعدام القيود القانونية وحلول الدين محل القانون واستمرار المشتركات القروية كل ذلك ساعد على استمرار نمط الإنتاج الخراجي وبروزه في التكوين الاجتماعي الاقتصادي إلى جانب بقايا أنماط أخرى هامشية ، إن عدم وجود نمط إنتاج نقي مميز للتكوين الاجتماعي الاقتصادي في المجتمع اليمني شأنه في ذلك شأن معظم المجتمعات التقليدية أدى إلى عدم بلورة تركيب طبقي

واضح كان لعدم إدراك ذلك من قبل بعض الباحثين أن وقعوا في توصيف مخل وغير منهجي لطبيعة القوى الاجتماعية ودورها داخل المجتمع . ومن هنا ذهب البعض [٤٤] إلى تحديد طبقتين أساسيتين في المجتمع اليمني وفقاً لقولهم بنمط الإنتاج الإقطاعي هما طبقة الإقطاع ، وطبقة الفلاحين في حين ذهب البعض الآخر [٤٥] إلى نفي مقولة الإقطاع كما هو في المجتمع الأوروبي ولكن أقر بوجود إقطاع إذا كان يفهم من ذلك استغلال الفلاحين استغلالاً فاحشاً ، وما يميز هؤلاء جميعاً إجماعهم على أن الدولة اليمنية كانت ولا تزال تتسم بالاستبداد واستملاك الفائض الاقتصادي وفائض قوة العمل وهي وحدها المحددة للأطر القانونية للملكية الـــزراعية وتقسيم العمل [٤٦] .

المراجع والهوامش للفصل الأول

١- أنظر في ذلك :

- يوسف محمد عبدالله ، أوراق في تاريخ اليمن وآثاره ، وزارة الإعلام ، صنعاء ، ١٩٨٥م ، ج٢ ، ص٢٣ .

- توفيق برو ، تاريخ العرب القديم ، دار الفكر ، دمشق ، ١٩٨٢م ، ص٦٥ .

٢- محمد عبدالقادر بافقيه ، تاريخ اليمن القديم ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٢م ، ص ص ١٩ - ٢٠ .

٣- سعيد الجناحي ، الحركة الوطنية اليمنية ، من الثورة إلى الوحدة » مركز الأمل للدراسات والنشر ، صنعاء ، ١٩٩٢م ، ص٢١ .

٤- توفيق برو ، مصدر سابق ، ص٦٦ .

٥- أنظر في ذلك :

- كناكس ، الحياة العامة للدولة العربية الجنوبية في تاريخ العرب القديم ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٨م ، ص١٢٢ ، توفيق برو ، مصدر سابق ص٦٥ - ٦٦ - عبدالعزيز الدوري ، التكوين التاريخي للأمم العربية ، دار المستقبل العربي القاهرة ، ١٩٨٥م ، س س ٢٤ - ٢٦ .

٦- أنظر في ذلك :

- K. A. WITTFOGEL : Oriental Despotism : new whven : Yalc University . Press . 1957.

٧- عادل مجاهد الشرجبي ، التحضر والبنية القبلية في اليمن ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٩١م ، ص١١٢ .

٨- توفيق برو ، مصدر سبق ذكره ، ص٧٦ .

٩- كاناكيس ، مصدر سبق ذكره ، ص١٢٢ .

١٠- خلدون النقيب ، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٧م ، ص٣٩ .

١١- كاناكيس ، مصدر سابق ، ص١٢٦ .

١٢- أنظر للمقارنة : توفيق برو ، مصدر سابق ، ص٦٧ ، قائد الشرجبي ، القرية والدولة في المجتمع اليمني ، دار التضامن ، ١٩٨٩م ، ص١٣١ - ١٣٢ .

١٣- كاناكس ، مصدر سابق ، ص١٢٦ ، جواد علي ، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، دار العلم للملايين ، بيروت ، ج١٩٨٠ ، ص٢٢١ .

١٤- وهذا ما ظهر بشكل سافر عام ١٩٩٤م في الحرب الأهلية التي استمرت ٦٦ يوماً كان أبرز معالمها تحالف القبائل مع التيار الديني كتنظيم وجماعات .

١٥- أنظر في ذلك :

- مجموعة من الاقتصادين ، الموسوعة الاقتصادية ، تعريب وإعداد ، عادل عبدالمهدي، حسن الموندي ، دار ابن خلدون ، ١٩٨٥ ، ص١٣٩ - ١٤٠ .

١٦- عبدالعزيز الدوري ، التكوين التاريخي للأمـة العربية ، دار المستقبل العربي ، ١٩٨٥، ص٢٥ .

١٧- سمير أمين ، التطور المتكافئ ، دار الطليعة ، بيروت ، ص١٩٨٥م ، ص١٦ .

١٨- بيري أندرسون دولة الشرق الإستبدادية ، ترجمة بديع عمر نظمي ، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ، ١٩٨٢م ص٥٧ - ٥٨ .

١٩- أندرسون ، مصدر سابق ، ص٥٨ .

٢٠- المصدر نفسه ، ص ص ٦٠ ، ٥٩ .

٢١- المصدر نفسه ، ص٥٦ .

٢٢- محمود عوده ، مصدر سابق ، ص٧٧ - ٧٨ .

٢٢- سمير أمين ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٨ .

٢٤- محمود عوده ، مصدر سابق ، ص٧٩ - ٨٠ .

٢٥- المصدر نفسه ، ص٨٠ .

٢٦- محمود عوده ، مصدر سابق ، ص٩١ .

٢٧- أنظر في ذلك :

- بيري أندرسون ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٦ .

٢٨- سلطان أحمد عمر ، نظره في تطور المجتمع اليمني ، دار العودة ، بيروت ، ١٩٧٢م ، يعتبر هذا الكتاب من أهم ما كتب عن المجتمع اليمني لتحديد طبيعته الاجتماعية والسياسية وفقاً للرؤية الماركسية التي يغلب عليها الإلتزام بالنصوص الماركسية أكثر من النظر إلى واقع المجتمع وربما يرجع ذلك إلى طبيعة المرحلة التي كتبت فيها الدراسة .

٢٩- محمود عودة ، أزمة الخطاب الماركسي في مصر ، قضايا وشهادات (الثقافة الوطنية كتاب ثقافي دوري ، مؤسسة عيبال للدراسات والنشر ، بيروت ، خريف ١٩٩١ ، ص١٢١ - ١٢٥

٣٠- أنظر في ذلك ، سيف علي مقبل ، نظره في التطور الاجتماعي لليمن القديم ، مجلة الحكمة عدن ، عدد رقم ٥٢ ، ١٩٧٧ ، حسين قاسم العزيز ، التطور الاقتصادي الاجتماعي قبل الإسلام ، مجلة الكلمة ،عدن ، عدد رقم ٧٢ ، ١٩٧٧ .

٣١- بندلي الجوزي ، من تاريخ الحركات الفكرية في الإسلام ، بيروت ، الإتحاد العام للكاتب الصحفي الفلسطيني ١٩٨١ ، ص١٥ .

٣٢- علي الوردي ، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ، بغداد ، مطبعة الإرشاد ، ١٩٦٩م ، ج٥ ، ص٢٨٦ .

٣٣- علي الوردي ، مصدر سابق ، ص٢٨٦ .

٣٤- فلاديمير لوتسكي ، تاريخ الأقطار العربية الحديثة ، ترجمة عفيفي البستان ، دار التقدم ، موسكو ، ١٩٧١ ، ص١٦ .

٣٥- هشام شرابي ، البنية البطركية : بحث في المجتمع العربي المعاصر ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٨٧ ، ص٥٩ - ٦٠ .

٣٦- سمير أمين ، الأمة العربية : القومية والصراع الطبقي ، ترجمة كميل قيصر داغر ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٨٨م ، ص١٩ .

٣٧- محمد جابر الأنصاري ، تكوين العربي السياسي ومغزى الدولة القطرية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٤ ، ص١٣٧ .

٣٨- محمد عابد الجابري ، التراث والحداثة : دراسات .. ومناقشات ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩١ ، ص٢٥٨ .

٣٩- محمد عابد الجابري ، العقل السياسي العربي - محدداته - تجلياته - نقد العقل العربي - ٣ - مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٠ ، ص٢٢ - ٢٣ .

٤٠- محمد جابر الأنصاري ، مصدر سابق ذكره ، ص ص ١٢٩ - ١٥٠ .

٤١- يرى الأنصاري أن الفراغات الصحراوية الشاسعة في الوطن العربي تشكل قطيعة مكانية بين أجزائه عمرانياً وسكانياً وسياسياً وأن هذه الفراغات قد منعت نشوء تفاعل وتكامل لمجتمع موحد .. أنظر في ذلك :

- المصدر نفسه ، ص ص ٣٧ - ٤٠ .

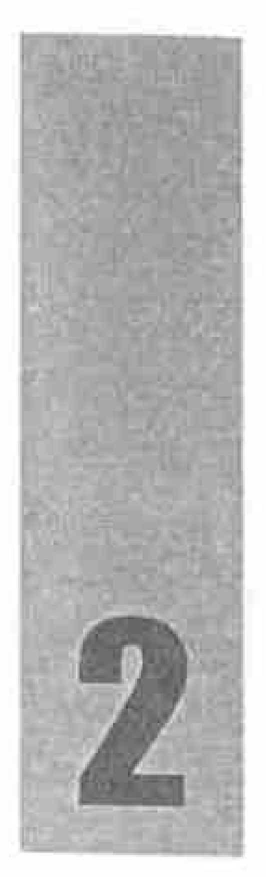
٤٢- سمير أمين ، الأمة والدولة ، مصدر سابق ، ص٤٣ .

٤٣- محمد جابر الأنصاري ، مصدر سابق ، ص ص ١٥٢ - ١٧٢ .

٤٤- من القائلين بمقولة الإقطاع ، سلطان أحمد عمر ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٧ - ١٢، حمود العودي ، المثقفون في البلدان النامية ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص١٢٠ ، محمد الشهاري ، طريق الثورة اليمنية ، دار الهلال ، القاهرة ، ص٦٦ ، جلوبو فسكايا ، ثورة ٢٦ سبتمبر في اليمن ، ترجمة قائد طربوش ، دار ابن خلدون ، ١٩٨٢ ، محمد أنعم غالب ، نظام الحكم والتخلف الاقتصادي في اليمن ، غير محدد دار النشر ، ١٩٦٢ ، ص٢٨ .

٤٥- محمد سعيد العطار ، التخلف الاقتصادي والاجتماعي في اليمن ، المطبوعات الوطنية الجزائرية ، ١٩٦٥ .

٤٦- لمناقشة هذا الموضوع بشكل أكثر تفصيلاً أنظر : فؤاد عبدالجليل الصلاحي ، المشاركة السياسية للفلاحين ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، ١٩٩٢ .



الفصل الثاني

موقع القبيلة بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني

(جدلية العلاقة والتفاعلات)

مقدمـــة

سوف نتناول في هذه الفصل طبيعة المؤسسات التقليدية وتأثيرها على مؤسسات المجتمع المدني الحديث ولا يمكن الحديث عنها إلا في إطار عام يربط هذه المؤسسات بدرجة التطور الاقتصادي الاجتماعي وأشكاله السياسية المعبرة عنه ،

وفي ذلك تحديد لأهم خصوصيات المجتمع اليمني التي اتصفت بالديمومة خلال مراحل تاريخية طويلة . وعليه يمكن القول إن الباحث سوف يركز تحليله على موقع القبيلة في المجتمع اليمني في سياق تطور منظمات المجتمع المدني حديثه النشأة من خلال التحليل السوسيولوجي لدور القبيلة كجزء من المجتمع السياسي ومدى قربها من المجتمع المدني (من خلال بعض أدوارها التي تتماثل مع أدوار المجتمع المدني) وجدلية العلاقات القائمة بين القبيلة والدولة منذ قيام ثورة ١٩٦٢م وذلك يتطلب إبراز الجانب الإبستمولوجي المنظم للحياة الثقافية والسياسية للقبيلة والذي يجعل من منظومة القيم والعادات والتضامن القبلي نسقاً أيديولوجياً في مقابل أنساق من الأفكار والقيم وأنماط السلوك المرتبطة بعملية التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي التي يشهدها المجتمع اليمني منذ منتصف القرن الماضي .

طبيعة المؤسسة القبلية

يتسم التكوين الاقتصادي الاجتماعي للمجتمع اليمني باستمرار البنى التقليدية خاصة البنية القبلية بمحدداتها الاجتماعية والثقافية وقد ساعد على استمرار البنية القبلية أوضاع عدة أهمها ضعف وركود نمو وتطور قوى الإنتاج في المجتمع حيث لم يطرأ أي تغيير جوهري على البناء التحتي طوال فترات تاريخية طويلة بل كان الضعف وبطء الحركة أهم سمة تميز درجة التطور الاقتصادي وتقسيم العمل إضافة إلى ذلك ارتبط استمرار البنية القبلية شرطياً بضعف الدولة وجهازها الإداري والسياسي نتيجة للصراعات السياسية والدينية والقبلية بين مختلف القوى الاجتماعية المكونة عبر تحالفها نخبة حاكمة متباينة في جذورها الاجتماعية وفي رؤيتها لأسلوب العمل السياسي في جهاز الدولة .

وتتباين القبائل من حيث الحجم ونمط المعيشة ودرجة قربها أو بعدها عن نسق السلطة الرسمي وتتحد في الارتباط « المزعوم » بهوية مشتركة كالانتساب إلى أصل واحد وتعتبر الأسرة الممتدة Extended Family هي القاعدة العريضة التي تتكون منها القبيلة ثم تنقسم بدورها إلى أفرع داخلية « بدنات » ، « أفخاذ » ، « بطون » أي أن هناك أقسام فرعية لكل قبيلة بما يعني ذلك من اتسام البناء القبلي بالإنقسامية والتجزئية ويعتبر « البعد القرابي »

العامل الرئيسي والأكثر أهمية في البناء القبلي خاصة في مناطق الشمال والشمال الشرقي من البلاد . في حين تتسم العلاقات الاجتماعية بالطابع الفلاحي والفردى المعتمد على أساس الارتباط بالأرضي الزراعية والاندماج في إطار السلطة الإدارية والسياسية للدولة المركزية في كل من تهامة ، تعز ، إب ، عدن . وعليه فقد ظل البناء الاجتماعي في هذه المناطق يرتكز على التنظيم الإداري وعلى الإقامة المشتركة وما يرتبط بها من عمليات الاتصال وتنمية المصالح المشتركة[1] . إن ما يجمع بين الأفراد في هذه المناطق هو عامل الارتباط والاشتراك في المكان أكثر مما يجمع بينهم عامل النسب أو القرابة ، ولعل النظرة السطحية المعتمدة على الوصف الخارجي لطبيعة القبيلة اليمنية وعلاقاتها الاجتماعية جعلت بعض الباحثين المحليين والأجانب يعممون نتائج دراساتهم الوصفية بل ويعتبرونها علامات ومميزات ثابتة . من ذلك على سبيل المثال النظر إلى القبيلة كوحدة اجتماعية اقتصادية سياسية منغلقة على ذاتها مستمرة في بروزها عبر مراحل التطور التاريخي للمجتمع اليمني ، وينظرون إلى العصبية القبلية « التضامن » Corporation كمحدد أساسي يربط أفراد القبيلة القائمة على الأصل المشترك ، وفي هذا السياق يبرز المنظور المختلف الذي يقدمه الباحث في تحليله للبناء القبلي ومحدداته الاجتماعية الثقافية ولطبيعة الدور السياسي للقبيلة الذي أعتبره البعض نتيجة لقوة القبيلة تجاه الدولة .

والباحث ينطلق في تحليله من خلال قراءة منهجية فاحصة للتاريخ الاجتماعي والسياسي للمجتمع اليمني[2] وبالرغم من عدم توافر دراسات كافية تعتمد على الشواهد المادية المستندة إلى علمي التاريخ والآثار « كالنقوش – الحفريات » إلا أن ما توفر من دراسات وهي متباينة تطلبت من الباحث قراءة موضوعية دون إسقاطات معاصرة لفهم واقع اجتماعي سابق،

من هنا أعتبر الباحث أن القول بانغلاق القبيلة على ذاتها وباعتبارها قائمة دوماً على البعد القرابي والأصل المشترك نظرة تتجاوز حقيقة الواقع المجتمعي وتبتعد عن التحليل السوسيولوجي القائم على منهج جدلي ينظر إلى الظاهرة في سياقها الكلي وفي إطار مرحلة تاريخية محددة .

إن قراءة التاريخ الاجتماعي السياسي للمجتمع اليمني توضح لنا حقيقة بالغة الأهمية هي أنه في كثير من مراحل التطور التاريخي التي برزت الدولة فيها كجهاز سياسي وإداري قوي ، اتجهت التكوينات القبلية إلى الإضمحلال والإندماج في إطار تلك الدولة ومنظومتها الثقافية والأيديولوجية ، وهذا يعني أن القبيلة لم تكن أبداً قوة فوق الدولة أي لا تتأثر بالتطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بل على العكس من ذلك فالقبيلة في المجتمع اليمني هي وليدة نتاج الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، عندما تتطور قوى الإنتاج وعلاقاتها وتتكون بنى فوقية سياسية ودينية تكون القبيلة في سياق ذلك التحول وضمن آلياته ، وعندما تنهار قوى الإنتاج ومؤسساتها الفوقية تكون القبيلة ضمن عوامل ذلك الإنهيار واحدى مسبباته ، فالقبيلة تتصف بعقلية « انفصالية » تنزع دوماً إلى التوحد أو الإنقسام وفقاً للنزعة البرجماتيه لرموز النظام القبلي ، فإذا كانت القبيلة تسعى إلى الإندماج في كيان سياسي أكبر منها فذلك يعني ضرورة إشراك واحتلال مراكز سياسية هامة لرموز القبيلة في داخل جهاز الدولة ، ويعني ذلك أيضاً استمرار حصول الرموز القبلية والمشيخية لعدة امتيازات مادية ومعنوية والعكس هو الصحيح[٢] أي أنه في حالة ضعف الدولة تكون القبيلة هي الوريث لامتلاك السلطة والثروة وتكون القبيلة هي أداة سياسية في حالة الضعف التي أصابت الدولة عن طريق النزاعات السياسية والقبلية مع جهاز الدولة ومؤسساتها .

إن النظر إلى العصبية كمحدد أساسي للعلاقات الاجتماعية معتمد على البعد القرابي والأصل المشترك يبتعد كثيراً عن الصواب . فعلاقة النسب والانتماء إلى أب واحد لأبناء القبيلة حقيقة تاريخية بمقدار ماهي تعبير عن الحاجة إلى إعادة صياغة علاقات التعاون[٤] ففي مواجهة عوامل طبيعية قاسية واجتماعية تضطر الجماعات البشرية للجوء إلى إقامة علاقات وثيقة[٥] وهذا يعني أن النسب أمر وهمي لا حقيقة له ونفعه إنما هو في هذه الوصلة والإلتحام .

أي أن عملية التلاحم والتضامن القبلي هما « ايديولوجيا » أكثر من وقبل أن يكونا واقعاً[٦] . ويلعب الأساسي الاقتصادي دوراً هاماً في تحديد العلاقات الاجتماعية داخل القبيلة . فلما كان الأساس الاقتصادي الذي ترتكز إليه القبيلة أساس غير مستقر ومعرض للأزمات المتلاحقة فإن ذلك يحتم عليها السعي إلى الحفاظ دائماً على أعلى درجات التضامن فيما بينها[٧] وأن تعاون أعضاء القبيلة شرط ضروري للبقاء ولا يقتصر الأمر على التعاون من أجل الإنتاج بل يتعدى ذلك إلى درء خطر داهم ، فالتعاون إذا يفترض أعلى درجات التضامن وأقواها كما تبلورها العصبية كمحدد أساسي يعتمد على البعد القرابي « النسب » والإنتماء إلى الأصل المشترك وكما يتجسد في منظومة القيم والعادات والتقاليد المشتركة التي تدفع بالتضامن لأعلى مستوياته ، ويساعد على ذلك كثيراً مسألة هامة يراها البعض « ديمقراطية قبلية »[٨] وتلك نظره قاصرة في فهم حقيقة الحياة الاجتماعية ومحدداتها ذلك أنه لا يمكن القول بديمقراطية في سياق تكوينات قبلية ، فالديمقراطية كأسلوب لنظام حكم ومنظومة قيم سياسية ترتبط بنمط إنتاجي أرقى من ذلك النمط الذي تسود فيه القبيلة بمضامينها ، ولعل بعض الباحثين قد رأوا في المساواة بين أفراد القبيلة بمضامينها دليلاً على وجود ديمقراطية ، والحقيقة أن سواسية أفراد القبيلة تأتي نتيجة لانعدام التراتيبية فيها وهذا

أمر طبيعي طالما أن أسلوب الإنتاج الأساسي الذي تعتمد عليه القبيلة هو أسلوب إنتاج الكفاف الذي لا ينتج عنه فائض يتيح امتلاكه تراكم للثروة وحدوث تمايز فئوي أو طبقي .

فالتراتيبية في أي مجتمع ترتبط بقدرة المجتمع على إنتاج فائض اقتصادي ، إلا أنه يمكن القول أن التمايز الاجتماعي في القبيلة خاصة في سياق التغلغل الرأسمالي في المجتمع وحدوث تطورات اقتصادية واجتماعية وسياسية وتعاظم ظاهرة الهجرة والحراك الاجتماعي واستخدام النقود في العمليات الاقتصادية والتبادلية كل ذلك أدى إلى تمايز اجتماعي واقتصادي في القبيلة وفقاً لمعايير عدة منها الملكية ، حجم الفائض والتراكم الرأسمالي ، التملك القانوني للأرض ، وتولي مناصب إدارية وسياسية على المستويين المحلي والوطني ، كل ذلك - وغيره - ساعد على بروز تراتيبية في البناء القبلي مما تنتفي معه مقولة الديمقراطية القبلية التي استنتجها البعض من نظرتهم لوضع القبيلة خارج إطار عام هو المجتمع وعزلها عن السياق التاريخي الذي يشترك ويتداخل فيه العامل السياسي والاقتصادي والاجتماعي .

« والديمقراطية القبلية » رآها الكتاب الأجانب بنظرة سطحية لا تدرك طبيعة المجتمع وعلاقاته ، ورآها بعض الكتاب المحليين - إضافة إلى ذلك - كتبرير أيديولوجي للممارسات السياسية القائمة في المجتمع حيث يرتبط بعض هولاء الكتاب بالنخب السياسية الحاكمة ذات التكوين القبلي وما لذلك من امتيازات عدة .

تأرجح القبيلة بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي

أولاً: القبيلة كجزء من المجتمع السياسي:

وفقاً للعملية التي تمت بها تكون الدولة في المجتمع اليمني القديم استمرت بعض تلك المكونات مثل القبيلة تلعب دوراً هاماً من أجل الحفاظ على دورها السياسي في أي عملية تحديثية يناط بها بناء الدولة الحديثة ولا يرجع ذلك فقط إلى دور القبيلة بل يرتبط أيضاً بدور الدولة ذاتها، أو بمعنى آخر دور النخبة الحاكمة في إعادة إنتاج القبيلة ضمن عملية تحالف تضم رموز القبيلة والمؤسسة العسكرية وكبار موظفي الدولة ورجال الدين إضافة إلى « أدوار تكميلية » لبعض من المثقفين وبعض السياسيين من رموز الأحزاب المعارضة، ومن هنا كانت بداية خلق قوى وسطية انتهازية تعمل على إزاحة القوى الحديثة من عملية بناء الدولة والتحالف بدلاً عنها مع القوى التقليدية خاصة المشائخ، ومن هنا أيضاً لعب مشائخ القبائل دوراً مزدوجاً عبّر عن فهم ووعي بالعمل السياسي وفقاً لأيديولوجية القبيلة ذات الإطار البراجماتي.

في هذا السياق يمكن إبراز دور القبيلة كجزء من المجتمع السياسي من خلال تتبع تاريخي لبناء الدولة الحديثة التي برزت عام ١٩٦٢م بعد نجاح ثورة

٢٦ سبتمبر ويعني ذلك الكشف عن جملة العوامل والمحددات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية « المحلية ، الخارجية » التي ساعدت القبيلة على أداء دورها المزدوج كجزء من المجتمع السياسي وكجزء من المجتمع المدني ، وقوة تؤيد سياسات التحديث لكنها تعمل في الوقت ذاته على إعاقة تنفيذ تلك السياسات ، وقد أرتبط ولوج القبيلة في بنية الدولة الحديثة بعدة عوامل أهمها :

١- طموح الزعامات القبلية .

٢- دور الدولة ذاتها « النخبة الحاكمة » .

٣- عدم الاستقرار السياسي « الصراع » .

٤- عوامل خارجية .

٥- التخلف المجتمعي العام في اليمن .

وتتداخل هذه العوامل جدلياً فيما بينها ، إذ يتعذر فصل أحد هذه العوامل أو إغفالها ، فإذا كانت القبيلة في ظل حكم بيت حميد الدين قبل ١٩٦٢م تقع خارج جهاز الدولة الرسمي حيث عمل الإمام يحيى ومن بعده الإمام أحمد على إضعاف رموز النظام القبلي المشائخي عن طريق عدة اعتبارات منها إثارة النعرات القبلية لتأجيج الصراع القبلي ، أخذ رهائن من كبار مشائخ اليمن[٩] ، احتكار السلطة في أسرة بيت حميد الدين وبعض الأسر المتحالفة معها من نفس طبقة السادة وأكثر من ذلك حدد الفكر السياسي الزيدي إطاراً مرجعياً لتحديد من يحق لهم الإمامة واقتصر ذلك على أن يكون الإمام علوياً فاطمياً[١٠] أما في فترة ما بعد ١٩٦٢م حيث كان ينظر إلى الثورة كتغيير سياسي واجتماعي واقتصادي من شأنه أن يقوض الأسس والدعامات الاجتماعية والسياسية التي استند عليها النظام الإمامي خاصة وأن من أهداف الثورة إلغاء الفوارق بين الطبقات وبالتالي إقامة نظام سياسي حديث تكون المواطنة المتساوية أساس التعامل مع الدولة وبالتالي فإن

علاقة الدولة بالمواطنين ستكون من خلال مؤسسات رسمية حديثة تتجاوز الوسطاء من أمثال الرموز المشيخية . لكن الواقع العملي كان عكس ذلك حيث أعلنت حكومة الثورة منذ يومها الأول نداء إلى المشائخ كي يكونوا سنداً للنظام الجديد بالرغم من أن معظم شيوخ القبائل لم يكن لهم أي دور وطني ضمن الحركة الوطنية اليمنية ولم يكن لبعضهم أي قوة حقيقية يعتمد عليها مقابل قوة الدولة وهنا بدأ الدور الثنائي للدولة اليمنية بعد الاستقلال للتعامل مع القبيلة « شمالاً وجنوباً » .

ففي شمال اليمن الذي سمي بالجمهورية العربية اليمنية منذ ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م تعاملت الجماعات الحاكمة في أول حكومة للثورة مع القبيلة بكثير من عدم الوضوح والتذبذب في حين كان النظام الجمهوري الوليد محتاجاً لدعم ومساندة كل أبناء اليمن اتجهت الدولة إلى طلب الدعم من القبائل حيث وصل إلى صنعاء في أكتوبر ٦٢م أكثر من خمسمائة شيخ تعهدوا بالولاء للنظام الجديد(١١) .

وفي ٣١ / ١١ / ١٩٦٢م صدر مرسوم بإنشاء مجلس أعلى لشئون القبائل برئاسة رئيس الجمهورية(١٢) وهذا يعني أن أول حكومة في النظام الجمهوري الجديد اجتذبت المشائخ وأشركتهم في هيئات سلطة الدولة العليا متطلعة بذلك نحو توسيع وتعزيز قاعدتها الاجتماعية(١٣) ولهذه الأسباب لم يطمح الكثير من المشائخ إلى إعادة الملكية بعد سقوطها وإنما أرادوا الإستيلاء على السلطة السياسية في النظام الجمهوري الجديد . ودلالة ذلك أن النظام الجمهوري لم يلغ الدور السياسي لطبقة الإقطاع من رموز النظم القبلي بل أعطاها آلية حديثة للولوج إلى سدة الحكم(١٤) وهذا يوضح إلى حد كبير استمرار العلاقات التقليدية وقوة النفوذ القبلي في الدولة والمجتمع .

يضاف إلى ذلك أمر بالغ الأهمية يتمثل في إعادة إنتاج القبيلة من قبل الجماعات الحاكمة خاصة وأنها جاءت إلى السلطة منذ نوفمبر ٦٧م نتيجة

لانقلابات عسكرية لذلك اعتمدت النخب الحاكمة على جذورها القبلية للحماية وكسب التأييد ، فهم موضع ثقة علاوة على كونهم قوة محاربة ، وعليه فقد اعتمدت الشخصيات السياسية الحاكمة على جذورها القبلية وإعادة إنتاج القبيلة في مقابل إزاحة القوى الاجتماعية الحديثة التي كانت نواة لمجتمع مدني أرتبط بمجمل التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

لقد انتهجت الدولة طريقاً خاطئاً في التعامل مع رموز القبيلة فبدلاً من التعامل مباشرة مع كل أفراد المجتمع عن طريق المشاركة السياسية وتحقيق مشروع حضاري مثلت الثورة بدايته ، كانت الجماعات الحاكمة وهي متباينة في جذورها الاجتماعية ولا تستطيع صياغة تصور سياسي يبلور أهداف الثورة المعلنة ويجعلها قابلة للتحقيق الفعلي إضافة إلى ذلك فإن النظام الجمهوري الجديد قوبل بقوى اجتماعية تعارضه وتساندها قوى عربية وأجنبية[١٥] أججت الصراع السياسي والعسكري بين قوى الثورة والقوى المضادة حتى عام ٧٠م . خلال هذه الفترة أعتمد النظام الجديد على مساعدة الجيش المصري [١٦] وكان لبعض علاقاته بالقبيلة دوراً هاماً في إعادة إنتاجها حيث عمل قادة الجيش المصري على تقوية زعماء القبائل الموالين للنظام الجمهوري[١٧] وكان ذلك أسلوب القادة السياسيين اليمنيين أيضاً ، ويرجع ذلك إلى قصور في الوعي السياسي لطبيعة العمل الثوري ولطبيعة المرحلة الجديدة ومشروعها التنموي ، وقصور في إدراك ومعرفة القوى الاجتماعية صاحبة المشروع الحضاري الذي كانت الثورة بدايته ، ويمكن تتبع بروز الجناح المشيخي في سلطة الدولة منذ أول تشكيل وزاري في أول حكومة للثورة ، حيث ضمت الوزارة الأولى حقيبة خاصة لشئون القبائل واستمرت تلك الحقيبة في الحكومات التالية[١٩] علاوة على تشكيل مجلس أعلى لشئون القبائل وإعطاء كل شيخ رتبة وزير ومخصصات مالية ثابتة، إضافة إلى حقه في الحكم المحلي لمنطقته باعتباره ممثل الدولة فيها ، وهكذا شكل جذب ولاء القبيلة وإغرائها مادياً ومعنوياً إلى حد أصبحت معه تشكل

قوة ضغط على النظام السياسي[١٩] وأصبح المشائخ الفئة المستفيدة الأولى اقتصادياً من الثورة[٢٠] ولهذا السبب لم يطمح الكثير من المشايخ إلى إعادة الملكية أو محاربة الجمهورية وإنما أرادوا الإستيلاء على جهاز السلطة وتحديد سياسة الدولة وفقاً لرؤيتهم ومنها أبرز انقلاب ٥ نوفمبر ١٩٦٧م ملامح السلطة التي حلم بها زعماء القبائل ساعدهم في ذلك بعض كبار ضباط الجيش الذين عقدوا تحالفاً مع زعماء القبائل وعملوا في الوقت ذاته على إزاحة القوى السياسية الراديكالية التي رأت في الثورة بداية لتنفيذ مشروع نهضوي من شأنه تفكيك البنى التقليدية وإزاحتها مقابل بروز بنى حديثة متطورة تدفع بالمجتمع اليمني نحو آفاق مشرقة بالتقدم والتنمية ، مثلت القوى الراديكالية القوى الحزبية بانتمائها القومي ، الماركسي والكثير من الفئات الاجتماعية مثل الطلاب ، العمال ، والمثقفين ، وغالبية الفلاحين ، ومن هنا عملت القوى التقليدية بعد سيطرتها على السلطة عقب انقلاب ١٩٦٧م على القضاء كلية على قوى اليسار من الحزبيين وأفراد المقاومة الشعبية[٢١] وعليه فإن تطهير الجيش من اليساريين وأفراد المقاومة الشعبية طمأن المملكة السعودية وكان ذلك أقوى ما قدمه « العمري »[٢٢] للسعودية لترضى عن النظام في اليمن وتعترف به ، بمعنى آخر كان القضاء على اليسار هو ما حاول « العمري » التقرب به للسعودية لينال رضاها والتصالح معها[٢٣] إضافة إلى ذلك قام « العمري » بتوسيع دائرة نفوذ وسيطرة القبائل إلى حد تدخلهم في صنع أي قرار مهما كانت خطورته ووصل الأمر إلى حد أن رئيس المجلس الجمهوري « عبدالرحمن الإرياني » ترك البلاد غاضباً في إحدى المرات إلى منتجع بسوريا بعد أن وجد نفسه رئيساً بدون سلطات ولا يستطيع ممارسة سلطاته ثم عاد مرة أخرى بعد أن تدخل عدد من رجال اليمن ومنهم المشائخ أنفسهم[٢٤] .

في عام ١٩٧١م حيث أجريت أول انتخابات عامة لمجلس نيابي أسفرت

النتائج عن فوز رموز النظام القبلي بمعظم مقاعد المجلس المنتخب إلى حد أنه أصبح شبيه بمجلس شيوخ للقبائل وليس مجلس نيابي للشعب [٢٥] في هذا الإطار ونتيجة لسيطرة المشائخ على جهاز الدولة تم إنفاق معظم ميزانية الدولة كمخصصات مالية للمشائخ إلى حد أن وزارة « النعمان » قدمت استقالتها بعد ثلاثة أشهر ونصف منذ تشكيلها وقد علل النعمان استقالته بقوله « عدم إمكانية إدارة حكومة فيما يستنزف زعماء القبائل الموازنة العامة للدولة[٢٦] في هذا الصدد يمكن القول إن عدم الاستقرار السياسي ودور العوامل الخارجية إضافة إلى مظاهر التخلف القائمة كل ذلك أسهم بشكل مباشر وغير مباشر علاوة على طموح الرموز القبلية وتطلعهم لاحتلال مواقع سياسية هامة في بنية الدولة الحديثة ، ففي حالة الصراع السياسي والانفلات الأمني كان لشيوخ القبائل دوراً هاماً في ذلك إذ أنهم أحد أطراف الصراع على السلطة وهم من ناحية أخرى آليات تحقيق مصالح قوى خارجية استطاعت عن طريقهم ومن خلالهم تحقيق مصالحها خاصة « السعودية »[٢٧] التي كان لها علاقات وطيدة مع رؤساء معظم القبائل التي تدعمهم سياسياً ومالياً ، وكان لضعف الدولة في شمال اليمن أثره في بروز قوة المشائخ واستقوائهم بالدعم الخارجي حيث إنهم يشكلون قوة محاربة كبيرة العدد تتسم بتنظيم اجتماعي يخضع له جميع الأفراد ، وقد تعاظم الدور القبلي المشيخي في البناء الرسمي للدولة منذ انقلاب نوفمبر ١٩٦٧م [٢٨] بل وأصبحت القبيلة اليمنية آلية للتدخل الخارجي في شئون اليمن مثال ذلك الصراع الذي حدث بين قبائل حاشد وبكيل عام ١٩٨٨م اشتركت فيه السعودية وكان ذلك نتيجة لالتجاء القبيلة إلى دول مجاورة طلباً للمساعدة وذلك بمنطق القبيلة التي لا تدرك الولاء الوطني وأهميته بل تبحث لها عن سند أو حليف في أي مكان[٢٩] من هذا المنطلق ظلت قبائل اليمن تمثل دويلات قائمة بذاتها ضمن الدولة الحديثة الأمر الذي أثر على أهم الأسس والدعائم لقوة النظام

السياسي الحديث[٣٠] .

وإذا كان اتجاه الشطر الشمالي من اليمن نحو السعودية واضحاً وأكثر ارتباطاً منذ عام ٧٠م[٣١] فإن إلغاء ذلك الارتباط والتوجه كان من أهم مطالب الجبهة الوطنية المعارضة وأحد شروطها للحوار مع النظام الحاكم في حقبة الثمانينات .

وإذا كان الرئيس إبراهيم الحمدي ٧٣ - ٧٧م قد حاول إنهاء النفوذ القبلي وتكتلاته في جهاز الدولة ومؤسساتها[٣٢] فإن الرئيس علي عبدالله صالح ٧٨ - ٩٠ (كما يرى الخطيب) قام حكمه معتمداً على قبيلة حاشد التي ينتمي إليها والاعتماد على أبناء قبيلته في أهم المناصب العسكرية والأمنية وتقليد المشائخ الآخرين مناصب هامة في الدولة[٣٣] . في حين كان المشائخ قبل الثورة مجرد زعماء في إطار تجمعاتهم المحلية ولم يكونوا أكثر من واسطة ضعيفة بين الدولة وبين قبائلهم ولكنهم لم ينضموا للجسم السياسي للدولة وذلك يرجع إلى سياسة النظام الإمامي الذي استطاع تجاوز المشائخ وتحجيم أدوارهم السياسية .

في حين أعتمدت قوى الثورة منذ أيامها الأولى على دعم المشائخ فأعلنت في ٢١ أكتوبر ٦٢م إعلان دستوري تضمن تشكيل مجلس للدفاع تنص المادة التاسعة منه على أن يتألف من شيوخ الضمان ويكون لكل شيخ مخصصات وزير دولة[٣٤] ويتولى كل شيخ مهمة المحافظة على أمن منطقتـــه[٣٥] ومن هنا بدأ انضمام المشائخ إلى بنية الدولة ومؤسساتها واحتلالهم مناصب سياسية هامة فتحولت فئة المشائخ من فئة ريفية قبلية إلى فئة ريفية حضرية ووفقاً لذلك أعادت صياغة مواقفها السياسية والاجتماعية والتزاماتها في إطار وضعها الجديد ولهذا اتسمت في تفكيرها وممارساتها العملية بالإزدواجية والانتهازية وهنا مثل المشائخ الفئة الأولى المستفيدة اقتصادياً وسياسياً من الثورة[٣٦] .

حجم تواجد مشائخ القبيلة اليمنية في أهم مؤسسات الدولة
منذ قيام الثورة عام ٦٢م وحتى عام ٨٠م

اسم المجلس	عدد المشائخ	آخرون	الإجمالي	تاريخ تشكيل المجلس
مجلس قيادة الثورة	١	١٧	١٨	٣١ / ١٠ / ٦٢م
المجلس الوطني	١٣	٤٦	٥٩	١٧ / ٤ / ٦٣م
المجلس الجمهوري	١	٢	٣	١٢ / ٥ / ٦٥م
المجلس الوطني المؤقت	٣٤	٢٩	٦٣	مارس ٦٩م
مجلس الشورى	٩٣	٦٦	١٥٩	٢٥ / ٢ / ٧١م
المجلس الجمهوري الأول	٢	١	٣	٥ / ١١ / ٦٧م
المجلس الجمهوري الثاني	١	٢	٣	٢٣ / ١١ / ٦٧م
المجلس الجمهوري الثالث	١	٢	٣	١٧ / ٣ / ٦٨م
المجلس الجمهوري الرابع	٢	٣	٥	مارس ٧٠م
المجلس الجمهوري الخامس	١	٢	٣	سبتمبر ٧١م
المجلس الجمهوري السادس	١	٢	٣	١٢ / ٦ / ٧٢م
مجلس قيادة الثورة	٣	٤	٧	١٣ / ٦ / ٧٤م
لجنة برنامج العمل الوطني	٧	٣٢	٣٩	١٥ / ٨ / ٧٤م
مجلس الشعب التأسيسي	٣٥	٦٤	٩٩	٦ / ٢ / ٧٨م
مجلس الشعب التأسيسي الموسع	٦٣	٦٩	١٥٩	٨ / ٥ / ٧٩م
مجلس الشورى	٤٨	١١١	١٥٩	٥ / ٧ / ٨٨م
لجنة الحوار الوطني	١٠	٤١	٥١	٢٧ / ٥ / ٨٠م

مصدر الجدول :

- اعتمد الباحث في تركيب هذا الجدول بشكل أساسي على : محمد الظاهري ، الدور السياسي للقبيلة في اليمن ، رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٥م ، ص ص ١٢٧ – ١٥٧، إضافة إلى كتاب : جلوبافسكايا ، التطور السياسي في الجمهورية العربية اليمنية (٦٢-٨٥) ، ترجمة محمد عبدالله البحر ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٨٨ .

موقف القبيلة من عملية بناء الدولة الحديثة :

إن تأثير شيوخ القبائل على سياسة الدولة يمكن إبرازه من خلال ثلاثة قضايا أساسية استهدفت كلها بناء الدولة الحديثة وهي الثورة ، الوحدة ، الديمقراطية ، ففي المرحلة الأولى التي استهدفت بناء دولة حديثة في اليمن كانت عملية الإطاحة بالنظام الإمامي الملكي بداية فعالة ومهمة لولوج اليمن إلى مرحلة التحديث حيث تعتبر الثورة تاريخاً فاصلاً بين عهدين ومرحلتين متباينتين من تاريخ المجتمع اليمني .

ولكنه لما لم يكن للضباط الأحرار الذين قاموا بالثورة وقادوا النظام الجمهوري الجديد أي تصور شامل لما بعد الثورة نتيجة لاعتبارات عدة منها الاهتمام الأساسي بتفجير الثورة وإزاحة الإمامة كنظام سياسي ثم تباين الجذور الاجتماعية للضباط الأحرار كل ذلك ساهم في عدم بلورة تصور سياسي شامل لبناء الدولة الحديثة في اليمن ولم يكن أيضاً لديهم تصور واضح لكيفية التعامل مع شيوخ القبائل التي انقسمت بدورها إلى فريقين الأول داعماً للثورة ومؤيداً لها والآخر معادياً للثورة والنظام الجديد . ووفقاً لذلك نشبت الحرب الأهلية بين قوى الثورة وقوى الثورة المضادة لمدة ثمان سنوات أوجد ذلك تدخلاً خارجياً داعماً لكلا الطرفين[٣٧] . الجدير بالذكر أن شيوخ القبائل اليمنية ساعدت على عدم الاستقرار السياسي في هذه المرحلة ولعبت أدواراً مزدوجة مع وضد النظام الجمهوري في الوقت ذاته ، إضافة إلى بروز الصراع السياسي الأيديولوجي بين التيارات السياسية المتناقضة التي امتلأت بها الساحة اليمنية ، إلى درجة أنه تشكل خلال هذه الفترة ٦٢ - ٦٧م إحدى عشر حكومة منها حكومة مدنية واحدة استمرت ثلاثة شهور وعشرة أيام ، وهنا لعب شيوخ القبائل أدواراً هامة في استمرارية الصراع السياسي العسكري وكان موقفهم لدعم النظام الجمهوري مرتبط بشروط أهمها :

١- استمرار الدعم المادي .

٢- التطلع لمراكز سياسية وإدارية هامة .

٣- محاربة القوى الحزبية « التنظيمات السياسية المدنية » .

٤- أن يكون المشائخ واسطة بين الدولة والقبائل .

ولذلك فإن أي إجراء سياسي لمركزة الدولة وتحديث مؤسساتها العسكرية والإدارية كان يقابل بمعارضة قوية من شيوخ القبائل حتى تلك التي وقفت في البداية داعمةً للنظام الجديد تحول موقفها وأصبحت متأرجحة بين التأييد الكامل للثورة وبين أخذ حصتها أولاً ثم الدعم المشروط والحذر للدولة الجديدة ، هذا الوضع المتميز بعدم الاستقرار السياسي أدى بالرئيس السلال إلى الإفصاح عن رفضه للحلول الوسط[٣٨] وأنه لا يقبل التفاوض حول طبيعة النظام الجمهوري والتمسك به ولذلك اتخذ عدة تدابير منها إصدار ميثاق وطني يتضمن الدعوة والحفاظ على الجمهورية والدفاع عنها وأعلن عن إنشاء مجلس أعلى للقوات المسلحة يتولى شئون البلاد عسكرياً وفي ذلك دلالة واضحة على إقصاء تأثير شيوخ القبائل على المؤسسة العسكرية[٣٩] .

لقد لعب شيوخ القبائل ومختلف أنصارها دوراً هاماً في إفراغ الثورة من مضمونها الاجتماعي التقدمي ساعدهم في ذلك التنازل المستمر من جانب القوى الثورية إلى درجة أن « الجمهورية التي ظهرت عام ٧٠م كانت نسخة مشوهة من الجمهورية التي ظهرت عام ١٩٦٢م[٤٠] .

ذلك أنه بعد انتهاء الحرب الأهلية وإتمام المصالحة وفقاً لشروط الكتلة التقليدية المتحالفة عاد أنصار الملكية وأعطى لهم منصب في مجلس الرئاسة واثنا عشر مقعد في البرلمان وثماني مقاعد في الحكومة . وأعلن عن دستور دائم للبلاد في ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠م تضمن إلغاء الحزبية وكان ذلك هدفاً أساسياً لجميع القوى التقليدية من شأنه إعطائهم شرعية لضرب القوى والتنظيمات السياسية الفعالة التي كانت نواة لمجتمع مدني حديث .

إن تأثير القوى القبلية على سياسة الدولة بدا واضحاً في هذه المرحلة « التي اتسمت بسيطرة الجناح القبلي المشيخي على جهاز الدولة » في اتجاه تصعيد الخلاف بين شطري اليمن خاصة بعد مقتل مجموعة من المشائخ في ٢١ / ٢ / ١٩٧٢م من قبل السلطة الحاكمة في عدن وهنا تجمع مشائخ الشمال حيث عقدوا مؤتمراً في منطقة « ريمة حميد » في ١٠ / ٣ / ١٩٧٢م [٤١] أتفقوا خلاله على عقد صلح شامل بين مختلف القبائل لمدة عام « عبارة عن هدنة » وأدانوا في هذا المؤتمر حكومة عدن واستمروا في توحيد صفوفهم حيث عقدوا اجتماع آخر في مدينة « تعز[٤٢] سمي بالمؤتمر الشعبي العام في الفترة من ٢٩ - ٣١ يوليو ٧٢م طالب المؤتمر الدولة في الشمال بتحديد موقف واضح من الجبهة القومية الحاكمة في عدن وكان ذلك يعني ضرورة تأييد الدولة لمطالب المشائخ في إدانة حكومة الجنوب حيث أنه بعد شهر من ذلك التاريخ في يوم ٢٦ سبتمبر ٧٢م وصل تصاعد الصراع بين الشطرين إلى الصدام المسلح وكانت أول حرب نظامية بين الدولتين الحديثتين في شطري اليمن .

في ١٨ / ٦ / ١٩٧٤م عقد مؤتمر قبائل اليمن « مؤتمر المعمر »[٤٣] أيدوا فيه سياسة الرئيس « الحمدي »[٤٤] لكنهم أشاروا إلى خطورة أي محاولة لإزاحتهم أو التقليل من أدوارهم وفي هذه الأثناء أفصح الرئيس الحمدي عن مشروعه التحديثي لبناء دولة مركزية تعمل على تحديث المؤسسة العسكرية وتقويتها وأزاح الرموز المشيخية من مناصبهم السياسية والإدارية وأعلن الحمدي صراحة أن علاقة الدولة بالشعب ينبغي أن تكون مباشرة لا من خلال واسطة الشيوخ الذين اعتبرهم أيضاً معيقي تحقيق الوحدة اليمنية ، ورداً على ذلك انعقد مؤتمر السلام الثاني « بخمر » ١١ - ١٢ نوفمبر ٧٥م وعقد أيضاً في نهاية ٧٦م مؤتمر في منطقة « السر » تضمنت تلك المؤتمرات قرارات تحض الدولة على وجوب احترام القاعدة الشعبية التي تمثلها القبائل وأعلنوا معارضتهم لسياسة الحمدي الذي أدرك بدوره أن هناك مؤامرات ضده وضد

مشروعه التحديثي . لكنه لم يتخذ احتياطات وتدابير وقائية بل زاد من هجومه على الشيوخ بقوله « إن مراكز القوى قد تساقطت ولن يُسمح بعودتها وأن المؤامرات ضد الدولة تحاك من قبل أصحاب الميزانيات[٤٥] الضخمة والبطون المنتفخة الذين احترفوا التجارة بالشعب » ووسع الحمدي دائرة صداماته مع البرجوازية الناشئة حيث قال « أنهم عاشوا شهر العسل خمسة عشر عاماً يأخذون ولا يعطون وكأنهم جالية في الوطن همهم الربح بأي طريقة وليس عليهم للوطن أي حق[٤٦] وهنا تكالبت القوى التقليدية ضد مشروع الحمدي وفي يناير ١٩٧٧م اعتبر شيوخ القبائل نظام الحمدي بأنه « شيوعي ملحد » يجب الوقوف ضده بحرب مقدسة وفي فبراير ١٩٧٧م حاولت السعودية التوسط لإنهاء النزاع بين القبائل والحمدي ففشلت تلك المحاولة وبدأت القبائل أعمال عنف متعددة ضد الدولة ومؤسساتها وفي ١١ أكتوبر من العام ذاته ١٩٧٧م أعلن عن اغتيال الحمدي ، قبل سفره بيوم واحد إلى عدن لإعلان خطوات هامة في عملية توحيد اليمن[٤٧] .

ويمكن القول إن القوى التقليدية رأت في موقف الحمدي منها وخطواته التصحيحية تقويضاً لمصالحها السياسية والاقتصادية والاجتماعية فصعدت من معارضتها ووسعت تحالفاتها مع قوى أخرى منها بعض ممثلي البرجوازية التجارية ودعمت السعودية هذا التحالف لإحساسها بخطر ظهور دولة قوية على حدودها وكان من نتائج ذلك التحالف اغتيال الحمدي وإزاحة مشروعه التحديثي الليبرالي لصالح مشروع تقليدي محافظ . واستمر شيوخ القبائل والأطراف الأخرى المتحالفة معها في تأجيج الصراع بين شطري اليمن إلى درجة الصدام المسلح للمرة الثانية عام ١٩٧٩م في بداية تولي الرئيس علي عبدالله صالح رئاسة الدولة[٤٨] وهكذا كان يتم تعامل القبيلة ممثلة برموزها مع قضايا التحديث والوحدة أي بمنطق براجماتي استخدم في تبرير ذلك وسائل عدة منها الإدعاء بالحفاظ على ثقافة وقيم المجتمع والإدعاء بالتمسك بالشريعة الإسلامية التي استخدمت سياسياً طيلة فترة الصراع بين شطري

اليمن وبين رموز القبيلة والدولة إلى درجة أن الاستخدام السياسي للدين كان يبرز الصراع وكأنه بين قوى دينية وأخرى لا دينية والوضع الحقيقي مختلف تماماً عن ذلك .

تعامل الدولة مع القبيلة في جنوب اليمن :

تعاملت الدولة في جنوب اليمن أو ما كان يسمى « بجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية » مع القبيلة بطرق وآليات مغايرة عما كانت تتعامل به الدولة مع القبيلة في الشمال . يرجع ذلك إلى اعتبارات عدة منها ما يتعلق بطبيعة القوى السياسية وأيديولوجيتها ومنها ما يتعلق بظروف مجتمعية ارتبطت بواقع السلطة الاستعمارية وتأثيراتها المتعددة على مجمل البنى الاقتصادية والاجتماعية وهو الأمر الذي لم يتعرض له المجتمع القبلي في الشمال . ومسألة البحث في كيفية تعامل « الدولة - الطبقة » مع القبيلة في كلا شطري اليمن يرتبط بمعرفة طبيعة تكوّن الدولة وبروز تنظيماتها المؤسسية والقانونية فقد ارتبط ظهور الدولة الحديثة في جنوب اليمن بالاستقلال السياسي عن الاستعمار البريطاني[٤٩] عن طريق الكفاح المسلح الذي قادته « الجبهة القومية » التي تسلمت السلطة في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧م وأسست منذ ذلك التاريخ دولة مستقلة وفقاً لتصوراتها السياسية التي كانت قد أعلنت عن معالمها انطلاقاً من المنظور الماركسي اللينيني الذي أصبح بعد ذلك خياراً واضحاً ومعلناً كأساس أيديولوجي وفلسفة سياسية تقود الدولة والمجتمع عبر تنظيم سياسي طليعي « الحزب الاشتراكي اليمني »[٥٠] .

لقد اتجه قيادة الدولة المستقلة إلى تصفية البناء السياسي والإداري الموروث من السلطة الاستعمارية واعتبر ذلك أولى الخطوات الراديكالية لإقامة دولة الطبقة العاملة ، ولعل هذا الإجراء قد وضع الدولة المستقلة في مأزق خطير أعقبه مرحلة من عدم الاستقرار السياسي ذلك أن إزاحة رموز القوى الاجتماعية التقليدية أو السياسية التي كانت مرتبطة بالاستعمار

البريطاني بقدر ماهو عمل ضروري لإعادة البناء بقدر ما عمل ذلك على تجميع أعداد وقوى مضادة للتحول الثوري الذي أعلنته الجبهة القومية بدءاً من عملية التأميم ، وقانون الإصلاح الزراعي ، وإزاحة الرموز السياسية والعسكرية ، بحجة أنها ذات اتجاه يميني رجعي إضافة إلى دور القوى الخارجية التي اتخذت موقف العداء من النظام الماركسي في الجنوب مثل الشطر الشمالي من اليمن ، والسعودية والدول الرأسمالية العالمية التي اعتبرت وجود نظام ماركسي قرب مواقع النفط تهديداً لأمن تلك الدول ومصالحها .

وأهم ما حققته ثورة الجنوب من أهدافها بعد الاستقلال هو وحدة الشطر الجنوبي وإقامة حكم مركزي وذلك يعني إزاحة رموز النظام القبلي السلاطيني من مواقعهم والغاء تقسيم البلاد إلى سلطنات وإمارات متعددة [51] كان هذا الإجراء له دلالات اجتماعية وسياسية هامة تضمن إلغاء الامتيازات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمشائخ والسلاطين وإقصائهم من أي دور سياسي أو اجتماعي في الدولة الجديدة ، ويعني ذلك أن الدولة ستتعامل مع كل أفراد المجتمع مباشرة ودون وساطة رموز قبليه كما هو عليه الحال في الشطر الشمالي ، وبالرغم من تشابه الوضع الاجتماعي للمجتمع اليمني برمته إلا أن النخب الحاكمة في الجنوب عملت بشكل فعال لإنهاء دور المشائخ وتفكيك البنى التقليدية وعملت على جذب الفلاحين إلى صفوف الثورة ذلك أنه لم يكن باستطاعة أي قوة وطنية في اليمن تناضل في سبيل التحرر والتنمية أن تحرز نجاحاً دون أن تجذب الفلاحين إلى جانبها[52] .

وقد رأت النخبة الحاكمة في الجنوب أن رموز الأرستقراطية الدينية والقبلية وممثلوا البرجوازية والسلاطين لم يكن بوسعهم أن يشكلوا تربة صالحة لنمو الأفكار التحررية [53] لذلك أصدرت قيادة الجبهة القومية في بداية

تسلمها للسلطة للمرسوم رقم ٧ الصادر عن حكومة جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية بتاريخ ١١ ديسمبر ١٩٦٧م[٥٤] ألغت بموجبه في البلاد سلطة السلاطين والأمراء والمشائخ وجميع رجالات حكومة الاتحاد السابقين[٥٥] ووفقاً للإجراءات الاجتماعية الجديدة عملت القيادة على وضع تقسيم إداري جديد للبلاد حيث أصدرت في ١٧ ديسمبر ١٩٦٧م مرسوماً يقضي بتقسيم البلاد إلى ست محافظات فقط بدلاً من العشرين سلطنة التي كانت قبل الاستقلال .

وفي إطار تعامل الدولة مع القبيلة كان التصور السياسي أكثر وضوحاً لدى النخبة الحاكمة في الجنوب مما هو في الشمال لكن هذا التصور لم يكن قد نضج في أذهان القيادة الحاكمة إذ أنهم قد ذهبوا إلى القفز فوق واقع اجتماعي محاولين تطبيق نظرية اشتراكية لم تكن الظروف الموضوعية والذاتية مهيأة لذلك ، أو بمعنى آخر إن تلك الظروف لم يستطع قادة الدولة المستقلة ترويضها والتعامل معها بشكل يساعد على تحقيق أهدافهم السياسية ولا يعني ذلك أفضلية الأداء والتعامل مع الموروث القبلي في شطر دون الآخر إذ أن كلا شطري اليمن تعاملا مع البنية القبلية ورموزها بأسلوب انتهازي لا يخدم تحديث المجتمع وبناء الدولة الحديثة ، بقدر ما يخدم ويدعم الجماعات الحاكمة Ruling Groups واستمراريتها في السلطة وشكل ذلك عائقاً هاماً أمام تطور المجتمع وإحداث نظام سياسي ديمقراطي . فالقبيلة اليمنية كانت دوماً ذات أهمية سياسية عند بناء الدولة وما زالت تشكل جزءاً كبيراً من سلطة الدولة في الظروف الجديدة التي ساعدت الرموز القبلية ليصبح تمثيلهم في جهاز الدولة مسألة ضرورية وحتمية ، ويعني ذلك أن كلا شطري اليمن ما تزال القبائل فيها - ليس مجرد مظاهر ماضوية - ولكنها قوى حية تلعب أدواراً مقررة في المجالات السياسية والاجتماعية وفي كثير من الأحيان تلعب الجماعات الحاكمة دوراً هاماً في إعادة إنتاج Reproduc-tion القبلية ، فمثلاً كان الكثير من القيادات العليا للحزب الاشتراكي اليمني

يدّعون أنهم ماركسيون ويعلنون دون هوادة حربهم ضد القبيلة مع أنهم عملياً لم يتجاوزوا السلوك القبلي الضيق[٥٦] ولم تخل تحالفات الأقطاب المتصارعة في الجبهة القومية من التأثير المناطقي والقبلي وهذا التأثير امتد في جميع مراحل تطورها حتى قيام الحزب الاشتـــــراكي اليمني [٥٧] وبالرغم من كل خطابات النخب الحاكمة السياسية ومحاضراتها والوثائق الحزبية التي تنفي التأثير القبلي وتدعو لمحاربته إلا أنه في الممارسة العملية نجد أن أحد أسباب نجاح حركة اليسار ضد اليمين هو التحالف مع بعض رموز اليمين بسبب ثقلها القبلي ، وفي هذا الصدد تشير الوثيقة النقدية[٥٨] إلى أنه « تحت ضغط عملية الصراع مع التيار اليساري الانتهازي وجنوحه الشديد نحو الاستخدام لرواسب العلاقات المناطقية القديمة فقد لجأت بعض العناصر القيادية في التنظيم إلى الاستخدام التكتيكي لسلاح التوازنات المناطقية ورغم أن هذا التكتيك قد أضعف قوتها من تأثير تيار « سالمين »[٥٩] إلا أن هذا السلاح قد ألحق بالحزب أضراراً كبيرة جداً فيما بعد[٦٠] وحينما انتصر اليسار بزعامة عبدالفتاح إسماعيل على سالمين في يونيو ١٩٧٨م لم يستطع اليسار إلغاء سلاح المناطقية والقبلية فقد برز اتجاه جديد في الحزب تطلق عليه الوثيقة صفة اليمين الإنتهازي [٦١] . وفي حقيقة الأمر أن إعادة القبلية في الجنوب يرتبط كما يرى الباحث بعدة اعتبارات هي :

١- الإنقسامات والتناقضات المتمثلة في القيادة « أجنحة وشلل » .

٢- الجذور الاجتماعية والسياسية التنظيمية لأعضاء القيادة [٦٢] .

٣- تدني مستوى الوعي السياسي والأيديولوجي بالاشتراكية العلمية .

٤- عدم وجود الديمقراطية في أوساط المنظمات الحزبية .

٥- بروز فكرة الهيمنة والشللية ذات التكوين القبلي المناطقي .

٦- بروز الولاءات الشخصية وإحلالها محل الولاء العام الوطني .

وبشكل عام يمكن القول إن الدولة في الجنوب حاولت جاهدة أن تفكك البنى القبلية وتزيل فاعليتها وكانت موفقة في ذلك أكثر من تعامل الدولة في الشمال ، لكن الوضع العام في المجتمع يعكس كثيراً من محدداته الثقافية والاجتماعية داخل التنظيمات السياسية التي تحاول تغيير المجتمع دون معرفة تامة بمحدداته وآليات التغير في نسقه العام و السبب الأساسي والأكثر أهمية في استمرارية البناء القبلي يرجع إلى طموح الزعامات القبلية وإعادة إنتاج القبلية كقوة داعمة للنخبة الحاكمة خاصة مع عدم وجود الديمقراطية وإضعاف مؤسسات المجتمع المدني الحديث .

ثانياً : القبيلة تمارس بعض وظائف المجتمع المدني :

انطلاقاً من الإدراك الواعي لخصوصية المجتمع اليمني كمجتمع تقليدي قبلي لا يمكن الحديث فيه عن تحديث أو تغيير مجتمعي مالم ندرك أهمية التكوين القبلي وتأثيراته المتعددة على المواطن الفرد وعلى الدولة ذات الإطار الجمعي ، من هنا فإنه بدلاً من القفز فوق واقع المجتمع لابد من التعامل مع مكوناته بطرق وآليات متعددة من شأنها أن تدفع بالقبيلة وأعضائها نحو الحداثة والمجتمع المدني ، ومن هنا اعتبر الباحث القبيلة من خلال بعض أدوارها فقط أنها تقوم ببعض وظائف المجتمع المدني الحديث في إطار دورها المزدوج « الثنائي » التي تتسم به العقلية القبلية وفلسفتها النفعية الذرائعية [٦٣] وتتصف العلاقة بين القبيلة والدولة بعلاقة تمفصل (تشابك/ تداخل / تجاور) يبرز من خلالها وظائف القبيلة وأدوارها المساعدة أو التكميلية لأدوار الدولة في المجتمع . وإذا كنا فيما سبق قد حددنا العوامل التي تجعل من القبيلة جزءاً من المجتمع السياسي (الدولة) فإننا أيضاً نحدد العوامل التي تجعل من القبيلة جزءاً من المجتمع الأهلي ولو بأشكاله التقليدية (بالمفهوم الذي ساد تاريخياً في المجتمع العربي الإسلامي) ، وأهم تلك العوامل هي :

١- النزعة الاستقلالية لدى القبيلة عن الدولة المركزية .

٢- النسق القرابي الذي يجسد علاقات الأفراد ببعضهم .

٣- علاقات التضامن وثقافة القبيلة المرتبطة بالفرد .

٤- النزعة الاستبدادية للدولة وتسلطها .

٥- عدم نضوج المؤسسات المدنية الحديثة .

٦- الولاء المحلي لدى القبيلة مقابل ضعف الولاء العام الوطني .

وقبل مناقشة تلك العوامل المحددة للوظائف المدنية للقبيلة تجدر الإشارة إلى أن الباحث في توصيفه للقبيلة كشكل تقليدي تقوم ببعض وظائف المجتمع المدني إنما يعبر عن تفكير واقعي يعبر عن طبيعة المجتمع اليمني ومكوناته ولا يعني ذلك البحث عن مماثلة تاريخية في واقعنا لما هو موجود في المجتمع الغربي من صور حديثة للمجتمع المدني انطلاقاً من اختلاف مجرى التطور التاريخي وما أفرزه من مظاهر حضارية تقدمية في المجتمع الغربي وما استمر عليه الحال في المجتمع اليمني وفقاً لبطئ حركيته وفقاً لمحددات داخلية وخارجية . من هذا المنطلق يمكن النظر إلى القبيلة ليس كشر لا فكاك منه بل باعتبارها مؤسسة اجتماعية أهلية يمكن التعامل معها وترويضها وفقاً لمجرى التطور التاريخي المعاصر .

يمكن القول أن القبيلة تقوم ببعض وظائف المجتمع المدني انطلاقاً من استمرار تماسك بنيتها الداخلية وروابطها الاجتماعية السياسية القانونية (العرفية) فبالرغم من قبول الجماعات القبلية الدخول ضمن سلطة الدولة إلا أن ذلك لم يمنعها من استمرار تمسكها بمنظومتها للقيم والأعراف وتقسيماتها القرابية ، ولذلك فإن التعصب للولاء القبلي يكون واضحاً في إطار معرفة الولاء العام للدولة وذلك يجسد عملياً النزعة الاستقلالية - خاصة لدى رموز القبيلة - عن الدولة المركزية .

ومما ساعد على استمرار نفوذ القبيلة وفلسفتها اعتماد الدولة الحديثة على دعم القبيلة وتأييدها للنظام الحاكم ولعل هذا السبب يعكس عدم وضوح مفهوم الدولة (بأطرها المؤسسية القانونية) لذلك أصبحت العلاقة بين القبيلة والدولة تبادلية تستمد الدولة من القبيلة قوتها وشرعيتها وتعمل الدولة بدورها على إعادة إنتاج القبيلة وتدعيم رموزها .

وأول وظائف القبيلة نحو أفرادها هي حمايتهم من إستبداد وتسلط جهاز الدولة القمعي خاصة الأفراد المنتمين سياسياً لمنظمات وأحزاب معارضة للدولة ، فكثيراً من السياسيين المدنيين والعسكريين الذين كانوا يتعرضون لقهر سياسي من بعض النخب الحاكمة بعد ثورة ١٩٦٢م كانوا يلجئون طلباً للحماية والأمان إلى وحداتهم القبلية[٦٤] إضافة إلى ذلك تعطي القبيلة أفرادها مكانة اجتماعية محددة وفقاً لمنظومة القيم والأعراف ووفقاً للتركيب الاجتماعي الذي تتداخل فيه عدة عوامل اجتماعية وثقافية واقتصادية ودينية في تحديد وضع الفرد الطبقي في المجتمع . علاوة على ذلك تعمل القبيلة على ظهور توازن في جهاز الدولة من خلال الوظائف العسكرية والسياسية والمدنية من هنا لا نكاد نرى أي تشكيل حكومي منذ قيام الثورة عام ٦٢م ، وحتى اليوم يخلو من تلك التوازنات وتعمل القبيلة أيضاً على دعم أفرادها في عمليات التمثيل السياسي عن طريق دعمها لمرشح من أبناء القبيلة (بما في ذلك أعضاء الحزب الاشتراكي)[٦٥] خاصة حينما يكون المرشح له مكانة اجتماعية مرموقة في إطار القبيلة ، وتتوسع حماية القبيلة لأعضائها إلى تكتل القبائل ضد الدولة عن طريق نظام « المؤاخاه »[٦٦] والتحالفات التي يتم عقدها بين بعض القبائل خاصة في أوقات الأزمات أو الصراع السياسي مع الدولة[٦٧] .

إن القبيلة اليمنية لا تعمل فحسب على دعم أعضائها مطلبياً بالحماية والدعم المادي بل هي أيضاً تخلق لهم فرصاً كبيرة للولوج إلى جهاز الدولة

ومؤسساتها وساعدها في ذلك سياسة الدولة نحو القبيلة التي اتبعت أشكال الإرضاء والاحتواء وفقاً للعطاء المادي والمعنوي . ومن الأمور الهامة في هذا الصدد الإشارة إلى أن عدداً كبيراً من أبناء القبائل بما في ذلك رموزها اتجهوا إلى الولوج تدريجياً في القطاع المدني من خلال أعمالهم في النشاط الاقتصادي الحديث كأعمال التجارة ، الصناعة ، الاستثمارات العقارية والمصرفية مما أدى إلى زيادة الارتباط والاستقرار النسبي في المراكز الحضرية وتكوين علاقات اجتماعية جديدة وفقاً لنمط العلاقات السائدة في المدن التي تبتعد كثيراً عن نمط العلاقات القائمة داخل القبيلة . وهنا أصبح رموز القبيلة وأعضائها يتسمون بحياة مزدوجة بين الريف والحضر بين الحياة القبلية والحياة المدنية الحديثة وأصبح لأفراد القبيلة تواجد فعال في كثير من الاتحادات والنقابات المرتبطة بالأنشطة الاقتصادية الحديثة .

الأشكال التقليدية لمؤسسات المجتمع المدني :

لا يمكن اعتبار القبيلة بطبيعتها من مؤسسات المجتمع المدني ذلك أن تطور المجتمع وبروز حركات سياسية واجتماعية علاوة على تحديث النشاط الاقتصادي عمل على خلق أشكال مؤسسية حديثة (تتجاوز القبيلة) يعبر أفراد المجتمع عن قضاياهم وآرائهم من خلالها . ويمكن أن نحدد أهم أسباب تكوّن البدايات الأولى لمؤسسات المجتمع المدني في اليمن ، هذه الأسباب أو العوامل مرتبطة ببعضها لا يمكن اختزالها ، فالسبب الأول يرتبط بظهور الحركة الوطنية اليمنية التي استهدفت في المقام الأول تغيير النظام السياسي الإمامي والأنجلوسلاطيني في كلا شطري اليمن تبلورت أهداف هذه الحركة عن طريق نشوء منظمات سياسية واجتماعية معبرة عنها وفي نفس الوقت ساعد وجود الاستعمار البريطانية في عدن على نضوج الكثير من ممارسات الحركة الوطنية وخطابها السياسي الذي أصبح يهدف ليس فقط لتغيير النظام السياسي بل وتحديث المجتمع اقتصادياً واجتماعياً في إطار مؤسسي يتساوى فيه جميع الأفراد بحقوق المواطنة المدنية ، هذه الأشكال

التقليدية لمؤسسات المجتمع المدني كانت معبرة عن واقع اجتماعي اقتصادي ، التخلف العام سمة أساسية يشمل كل جوانب الحياة فيه ، وإذا كان البعض من الباحثين[٦٨] قد وصفوا القبيلة بأنها أقدم مؤسسات المجتمع المدني في اليمن » فإن ذلك يعد مجانباً للصواب ونوع من خلق المماثلات لإضفاء طابع المجتمع المدني كما هو في الغرب على مؤسسات تقليدية تعيش في إطار اقتصادي واجتماعي وسياسي مغاير تماماً لتطور المجتمع الغربي ، ومع ذلك يمكن القول إن ظروف المجتمع اليمني وخاصة تركيبته القبلية كان لها ظهوراً واضحاً في كل عمليات التحديث السياسي والاقتصادي والاجتماعي . أي أن المجتمع المدني الحديث إرتبط بعدد من المحددات الإجتماعية والثقافية والسياسية التي بدورها ارتبطت بواقع الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع اليمني الذي كان بفضل سياسة الأئمة غارقاً في التخلف بكل مستوياته لذلك كانت أولى أعمال الحركة الوطنية الدعوة الإصلاحية للمطالبة بالعديد من الإصلاحات في نظام الحكم خاصة في مجالات التعليم والصحة والخدمات العامة ونشر الوعي الثقافي وإحداث شكل دستوري لنظام الحكم[٦٩] وكان الوضع في جنوب اليمن لا يختلف كثيراً إذ نزح إلى عدن أعداداً غفيرة من أبناء الشمال وكانت المستعمرة عدن وفقاً لسياسة الحكام البريطانيين لا تعترف بحقوق المواطنة الشرعية لكل أبناء البلاد الوافدين إليها ولم يكن لهم أي تنظيم أو نقابة تعبر عن مطالبهم الوظيفية وأمام تلك الظروف ظهرت الحاجة إلى عملية التضامن وتبلورت في تأسيس أندية وتنظيمات وجمعيات « تعاونية ، خيرية ، ثقافية » تهدف في المقام الأول لدعم أعضائها في حقوقهم الوظيفية وفي المساواة القانونية في العمل والإقامة وفي الإستفادة من الخدمات الصحية والتعليمية ثم امتدت تلك المطالب في مرحلة لاحقة إلى المطالبة بحق الانتخاب والتصويت في الاتحادات العمالية ثم أصبحت في مرحلة ثالثة مطالب وطنية لكل أبناء اليمن شمالاً وجنوباً تنادي بالاستقلال وإقامة نظام حكم وطني[٧٠] :

عملت الأندية والجمعيات في البداية على المطالبة بالإخاء والتعاون والإصلاح بين الناس وحل المنازعات التي قد تنجم بين بعضهم البعض، ثم دعت إلى إقامة مشاريع خيرية في القرى اليمنية كلٌ في إطار منطقته مثل المدارس وآبار المياه ، دعم المتضررين من السيول والكوارث ولذلك فإذا تأملنا برامج تلك الأندية والجمعيات نجدها تقريباً متشابهة بما يدل على أن الظروف المرتبطة بنشأتها واحدة ، أي أن المحددات الاقتصادية والاجتماعية المعبرة عن واقع اجتماعي يعاني من ويلات التخلف والجور السياسي متشابهة في شطري اليمن وكانت حركة الأفراد المطالبين بتحسين أوضاعهم متماثلة مع الاختلاف النسبي ضمن إعطاء فرص التعبير العلني في مدينة عدن التي شهدت لحظة ليبرالية وعدم إتاحة مثل هذه الفرص في الشمال مما أدى بالمطالبين بإصلاح نظام الحكم إلى تشكيل حركة معارضة من أحزاب وجمعيات سرية ومثلها علنية في المهجر . ومن أسباب نشأة هذه الأندية والجمعيات سياسة الاستعمار البريطاني في عدن التي رفضت الاعتراف بشرعية الإقامة والعمل للمهاجرين من أبناء الشمال حيث ظهرت في تلك الفترة جمعيات تنادي بأن عدن للعدنيين فقط وكان الاستعمار البريطاني يدعم ذلك الإتجاه بل وظهرت أحزاب معبرة عن ذلك ولمزيد من التوضيح في أسباب النشأة والتأسيس لتلك المؤسسات يمكن وضع مقارنة بين ما جاء في دستور نادي الاتحاد الشيباني الذي تأسس في عام ١٩٤٤م وبين دستور نادي الاتحاد القراضي الذي تأسس عام ١٩٥٤م الفترة بين تأسيسهما عشر سنوات ومع ذلك فإن الصيغة المعبرة عن أهدافها تكاد تكون واحدة وهي ضرورة التعاون ورفع مستوى الأعضاء في العمل والتعليم وجلب وتحصيل ما ينفع الأعضاء ومكافحة ما يضرهم[٧١] .

وجميع مطالب تلك النوادي والجمعيات هي مطالب آنية في تلك المرحلة اتخذت الطابع القبلي أو المناطقي وفقاً للظروف العامة للمجتمع وكانت تعبر عن احتجاج شعبي ضد سياسة النظم الحاكمة المتسلطة التي حرمت الشعب من أبسط حقوقه وحاجياته .

في هذا الصدد يرى « علوي طاهر »[٧٢] أنه رغم ما يقال أن هذه الأندية والجمعيات قد عمقت التجزئة ورسخت جذور القبيلة في المجتمع اليمني إلا أنها في الوقت نفسه قد هيأت أذهان الناس للعمل التعاوني والتضامن لحل مشكلاتهم وحثهم على المبادرات التطوعية لتطوير مناطقهم[٧٣] كما إنها شجعت المواطنين على مواجهة السلطات الحاكمة ومطالبتها بإصلاح البلاد وتغيير الأوضاع الفاسدة ، كما خلقت لدى الناس حالة من اليقظة والحماس ، وقوة عندهم روح المبادرة والتعاون وعززت عندهم الشعور بالمسؤلية الوطنية » .

كما ساهمت هذه الأندية في دعم نشاط الحركة الوطنية المعارضة لنظام الحكم في شمال اليمن وتصدت لمخطط الاستعمار البريطاني لعزل مدينة عدن عن سائر المناطق اليمنية ، وقد عقد أول مؤتمر لحركة الأحرار اليمنيين في نادي الاتحاد الأغبري . كما تصدت تلك الأندية والجمعيات لأساليب بعض الحكام والمشائخ والسلاطين في مناطقهم التي اتسمت بالقهر والفساد وعملت الأندية على تحريض الناس ضد أولئك الحكام تارة لإصلاح أنظمة الحكم وتارة لإسقاطها أو إحداث نظام سياسي حديث .

وإذا كانت تلك الأندية في نشأتها ذات اتجاه مناطقي قبلي إلا أنها أظهرت بعد ذلك اهتماماً بعموم المجتمع اليمني وتعبيراً لذلك ظهرت عملية توحيد تلك الاتحادات والأندية المرتبطة بكل منطقة أو قرية إلى اتحاد يمثل عدة نوادي وجمعيات في محافظات كاملة وكانت أولى الخطوات توحيد الهيئات الشعبية والمنظمات الجماهيرية لتعبر بدلاً من العشيرة أو القرية عن مدينة أو محافظة بأكملها .

هذه العملية ساعد في بلورتها وفي اتجاهها حكم الثورة في شمال وجنوب اليمن التي أعلنت في أهدافها محاربة القبلية والعشائرية وتعزيز الوحدة الوطنية كما دعت إلى تلاحم قوى الشعب وتوحيد طاقاته للتصدي للاحتلال البريطاني في الجنوب اليمني[٧٤] .

العلاقات الإزدواجية بين التنظيمات التقليدية والتنظيمات المدنية الحديثة :

تبرز العلاقة الازدواجية بين تنظيمات المجتمع المدني الحديث والتنظيمات القبلية التقليدية في أن عملية - أو محاولة - تفكيك المجتمع التقليدي في المجتمع اليمني منذ قيام الثورة وحتى بعد إعلان الوحدة لم - يتزامن معها - أو يعقبها عملية بناء وتطور مجتمع مدني حديث يكون بمثابة الأساس الاجتماعي للدولة[٧٥] والركيزة الأساسية للديمقراطية ، فالدولة لم تتطور بشكل مؤسسي لها كيان مستقل عن شخص الحاكم بل أصبحت أداة بيده لإحكام قبضته على المجتمع ، ولعل هذه الصفة تشمل كل الدول القطرية في الوطن العربي ولذلك يتشابه أوضاع تطور ونشأة المجتمع المدني فيها ، وأول عملية ربط بين التنظيمات المدنية الحديثة والتنظيمات التقليدية أن المجتمع اليمني لم تتغير فيه العلاقات الاجتماعية ومنظومة القيم الثقافية التقليدية إذ أن القبيلة وقيمها يتم إعادة إنتاجها بشكل مقصود من قبل النخب الحاكمة التي كانت تأتي إلى السلطة عن طريقها وبدعمها وأن فكرة الولاء للقبيلة[٧٦] مازالت أكبر من الولاء للدولة ، فعضو القبيلة لم يتبلور لديه الشعور الوطني بل ما زال يشعر أن القبيلة هي وجوده الخاص والعام وأنه لا يحس بوزنه وقيمته في المجتمع إلا من خلالها[٧٧] والنظام السياسي اليمني لم يسع جدياً لمحاولة هدم أو تحلل البناء القبلي لأنه يستفيد من هذا البناء في مواجهة القوى السياسية الحديثة ، وهنا تكمن قضية هامة وهي أن وصول أي جماعة إلى السلطة ٦٢ - ٩٠ لم يكن ليأتي عن طريق سلمي وديمقراطي بل كانت الطريقة المثلى هي العنف السياسي ونفي الآخر للحلول محله ، وعليه فقد ساد مبدأ الوحدانية في السياسية كما هي في الثقافة بدلاً من الإقرار بمبدأ التنوع والتعدد ومن هنا برزت أهم مشكلة أمام بناء المجتمع المدني الحديث في اليمن وهي ضعف الدولة أي ضعف إطارها المؤسسي والقانوني ذلك أنه لا

يمكن بناء المجتمع المدني إلا في إطار بناء وتأسيس الدولة ذاتها ، فالدولة تعتبر بمثابة الإطار السياسي والقانوني للمجتمع المدني ولا يمكن الفصل بينهما ، فالمجتمع المدني يلعب دوراً هاماً في تشكيل الإطار السياسي للدولة . ومن هنا كانت أول عملية إبراز للازدواجية بين التنظيمات المدنية والقبلية ثم تلا ذلك عوامل أخرى ارتبطت بدور مؤسسات المجتمع المدني ذاته التي تعاملت مع القبيلة وعلاقاتها الاجتماعية من منظورين هما :

أولاً : استمرار العلاقات التقليدية داخل التنظيمات الحديثة كالأحزاب والنقابات والجمعيات والأندية والعمل على تقويتها والنظر إلى التنظيمات الحديثة كوسائل للكسب المادي وإظهار قوة الأفراد القبلية ، وقد ساعد ذلك النشأة السرية للأحزاب السياسية واستقطاب الأعضاء عن طريق المقربين وأصحاب الثقة ، وبالتالي الحصول على امتيازات مادية إضافة إلى طلب الحماية للأعضاء من ملاحقة الدولة عبر أجهزتها الأمنية .

ثانياً : إن بعض تنظيمات المجتمع المدني - كالأحزاب السياسية - وبعض الأفراد من ذوي الثقافة الحديثة من المناطق خفيفة النزعة القبلية كان لممارستها العملية التي ترفض القبيلة وتسعى لهدمها مرة واحدة وترى فيها تكوينات إقطاعية ينبغي نفيها أو تجاوزها اتسمت علاقة هذه التنظيمات بالقبيلة بالتوتر وعدم الاستقرار وتصاعد أعمال العنف السياسي من القبيلة ضد التنظيمات السياسية الحديثة وبدعم من النخب الحاكمة . ثم إنه يمكن القول إن بناء المجتمع المدني الحديث في اليمن لا يتطلب دفعة واحدة تحطيم مقومات وتكوينات المجتمع التقليدي التي تمثل عنصراً أساسياً في البناء الاجتماعي فالقضاء عليها بصورة نهائية أمر غير ممكن من الناحية العملية[٧٨] وبالتالي فإن المطلوب هو التقليل من تأثير هذه التكوينات من خلال إدماج عناصرها في ولاء رئيسي واحد للدولة ، وفي مفهوم واحد للمواطنة ، وفي مؤسسات وظيفية بديلة كالاتحادات والنقابات والأحزاب ، بمعنى آخر يمكن

القول إن عملية بناء المجتمع المدني الحديث تساهم في عملية الإندماج Inte-gration التدريجي للقوى التقليدية في أطر المجتمع الحديث وذلك من خلال مسالك عديدة منها :

١- تعميق الوعي السياسي والاجتماعي .

٢- الإنخراط التدريجي في إطار الولاء لكيان أكبر هو الدولة .

٣- تغلغل أجهزة الدولة إلى التجمعات القبلية .

٤- الإقرار بالتعدد الفكري السياسي والاجتماعي من قبل الدولة .

٥- تحديث المجتمعات القروية الفلاحية وربطها بالمراكز الحضرية .

يرتبط بما سبق ضرورة نشر ثقافة مشتركة تبلور الإرادة العامة وإجماع سياسي فيكون ذلك أساساً وقاعدة للمساواة في الاشتراك في السلطة وفق مبدأ تكافؤ الفرص ، وبديمقراطية المشاركة ، ذلك أن المواطنة والشعور بالانتماء لأمة من الأمم يرتبطان بعنصرين هما عنصر الإجماع الثقافي وعنصر المشاركة السياسية ، والإجماع الثقافي لا يعني الوحدة بل الإعتراف بقيم مشتركة ، والمشاركة السياسية تعطي الشرعية للقيم الثقافية السائدة وتثبيت قومية الدولة(٧٩) فكلما تطورت آليات الاشتراك في السلطة تطورت الديمقراطية بمضمونها الاجتماعي والسياسي . من جانب آخر يمكن القول أن العلاقات الحديثة إنما يجري فرضها بأدوات تقليدية ، فمثلاً الدولة المركزية الحديثة غالباً ما تلجأ إلى علاقات تقليدية عصبوية لتمتين تماسك النخبة الحاكمة (٨٠) وإذا كان الجيش كمؤسسة حديثة استطاعت القيام بالثورة وعملت على تغيير بعض نظم المجتمع القبلي إلا أنه مع ذلك استمرت الممارسات والقيم التقليدية في المؤسسة العسكرية ذاتها(٨١) في هذا السياق يمكن القول إن الدولة الحديثة والتنظيمات المدنية لا يمكن أن يتجذر وجودها

إلا عندما تخلق صيغة جديدة لتوزيع السلطة وعندما تصبح الدولة ذاتها ذات مضمون وطني واجتماعي وليس عصبوي .

إن التكوينات القبلية في اليمن تلعب أدواراً سياسية وثقافية وأدواراً قيادية مؤثرة وقوة مسلحة مناوئة أو موالية للدولة ، وما يمثله كل ذلك هو الدور السياسي الذي يلعبه إتحادان قبليان في شمال اليمن هما « حاشد وبكيل » ومع ذلك أن ما يتصل بالقبيلة من تعبيرات ثقافية فاعلة لا يعني أنه لا يصلح لتكوين سلوك مدني ، والمقارنة تكمن هنا حيث أن استمرار الولاءات القبلية واستمرار العادات السلبية قد أعاقت تشكيل مؤسسات مدنية حديثة إلا أن السلوك الإنتهازي لكثير من تنظيمات المجتمع المدني كالأحزاب التي لعبت دوراً بغرس الولاءات القبلية داخل التنظيمات الحزبية الحديثة وداخل التنظيمات الثقافية والمهنية التي ارتبطت بشخص زعيم الحزب أو رئيس النقابة أدى ذلك إلى (أو أنه ارتبط بـ) غياب الديمقراطية داخل تنظيمات المجتمع المدني مما أضعف أدائها التحديثي داخل التكوينات القبلية وساعد القوى التقليدية(٨٢) على احتكار الفضاء السياسي بين الدولة والمجتمع . ولما كانت الدولة اليمنية عاجزة عن إنجاز برامج التحديث وعصرنة المجتمع فإن إعادة إنتاج القبيلة بمضمونها العصبوي كان أداة أساسية للنخب الحاكمة وأداة عجزها في الوقت ذاته عن تحديث المجتمع وتطوره واستيعاب القوى المدنية الحديثة(٨٣) ، لذلك قبلت الدولة الكثير من آليات التحديث خاصة في المجال الاقتصادي وقليلاً من آليات التحديث السياسي والثقافي (بناء دولة حديثة تعبر عن كل أبناء المجتمع وتستمد نظامها من التمثيل الانتخابي والمشاركة الشعبية) ومع ذلك يمكن القول إن التعددية الحزبية التي أقرت كنظام للحركة السياسية لدولة الوحدة أدت إلى محاصرة نسبية لنفوذ القبيلة في الشمال من جانب آخر استطاعت القبيلة الاستفادة من الوضع السياسي الجديد ويتمثل ذلك بأنه بات عليها أن تنتمي إلى الأحزاب القائمة المتصادمة في أفكارها ومشروعاتها السياسية بل وبات عليها في أحيان أخرى

أن تنشئ أحزاب جديدة تعبر كلية عن مطالبها في إطار تنظيمي حديث مثل حزب الإصلاح ، وإذا كانت القبيلة تمد الأحزاب والنقابات والجمعيات بالأنصار والأعضاء وفي معظم الأحيان بالتمويل الأمر الذي يعطي لها نفوذاً لم يكن موجوداً من قبل ، فإن التعددية السياسية أتاحت للقبائل في جنوب اليمن فرص التعبير عن ذاتها وإعادة تكوين تنظيماتها التقليدية ، لكن ارتباط القبيلة بالتنظيمات المدنية الحديثة ما زال يغري هذه التنظيمات باعتبار القبيلة قوة فاعلة تسند أي تنظيم حزبي أو نقابي[٨٤] .

يمكن القول أن القبيلة لها تواجد فاعل داخل مؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات المجتمع السياسي (الدولة) ولا يرجع ذلك إلى قوة القبيلة ودقة تنظيمها فحسب بل يرجع أيضاً إلى دور الدولة ذاتها – ومؤسسات المجتمع المدني – التي تعمل على إعادة إنتاج القبيلة مؤسسياً وثقافياً .

وفيما يلي نقدم عرضاً موجزاً لأهم الممارسات والفعالية القبلية قبل الوحدة وبعدها : هذه الممارسات والفعاليات خاصة في المجال السياسي كانت – ولا تزال – تتم من خلال تكتلات وتحالفات ومن خلال المؤتمرات الشعبية التي شاركت فيها القبيلة بشكل مباشر وغير مباشر منذ الستينات من القرن الماضي وحتى دولة الوحدة ، وكان موقف القبيلة يعبر عن طموح ومصالح شيوخها أكثر من طموح ومصالح الغالبية من أفرادها ، وكانت القبيلة تارة تدعم الدولة وتسندها وتارة أخرى تقف معارضة لها ومتصارعة معها وتارة ثالثة تضغط عليها لبعض الامتيازات والمصالح وحتى يكون لها رأي مسموع في صناعة القرار السياسي الرسمي – مثال ذلك – السنوات الأربع الأولى من عمر دولة الوحدة اتسمت بتزايد عمليات الصراع السياسي بين شركاء السلطة وبين مختلف القوى السياسية والاجتماعية .

أهم المؤتمرات القبلية قبل الوحدة :

- مؤتمر عمران ٢ / ٩ / ١٩٦٢م .
- مؤتمر خمر ٢ – ٥ / ٥ / ١٩٦٥م .
- مؤتمر الطائف (ميثاق السلام) ١٢ / ٨ / ٦٥م .
- المؤتمر العام للاتحاد الشعبي الثوري ١٨–٢٠ / يناير ٦٧م .
- مؤتمر سبأ (نهم) ٢ / ٣ / ٦٧م .
- مطالب مشائخ بكيل وبعض مشائخ القبائل الأخرى ٢٤ / ٤ / ٦٨م .
- مؤتمر شيوخ القبائل (المؤتمر الشعبي) ١٤ / مارس ٦٩م .
- مؤتمر الفئات المختلفة – تعز – ٩ / مارس ٦٩م .
- مؤتمر ريمة حمير ١٠ / ٣ / ٧٢م .
- مؤتمر بين الشائف : منتصف شهر يوليو ٧٢م .
- مؤتمر قبائل اليمن (قرية المعمر – ناحية همدان) ١٨ / ٦ / ٧٦م .
- مؤتمر خمر (مؤتمر السلام الثاني) ١٦ – ١٢ / ١١ / ٧٥م .
- المؤتمر الشعبي بالروضة ٢٢ / ١٠ / ٧٥م .
- المؤتمر العام الأول لاتحاد هيئات التعاون الأهلي ٢٥ / ٦ / ٧٣م .
- مؤتمر الشباب – صنعاء – ١ / ٣ / ٦٩م .
- مؤتمر الشباب المعارض – صنعاء – ٩ / ٣ / ٦٩م .
- مؤتمر ريدة – إبريل ١٩٦٨م .

أهم المؤتمر القبلية في دولة الوحدة :

- المؤتمر الوطني ١٢ / ٩ / ٩٢م .
- مؤتمر الأحزاب والتنظيمات الجماهيرية ٩ - ١٢ / ١٠ / ٩٢م .
- مؤتمر التلاحم الوطني ١٩ / ١٢ / ٩١م .
- مؤتمر سبأ للقبائل اليمنية ١٢ / ١٢ / ٩٢م .
- مؤتمر الوحدة والسلام ، صنعاء ٩٢م .
- تأسيس مجلس قبائل بكيل الموحد ١٢ / ١٠ / ٩٣م .
- مؤتمر أبناء محافظة الحديدة ٩ / ١ / ٩٤م .
- قبائل شبوه توقع وثيقة إخاء وتعاون ، مارس ٢٠٠٠م .
- تكوين الهيئة العليا للتحكيم العفري .
- ظهور عدد من المجالس القبلية والشعائرية في المحافظات الجنوبية ٩٣ / ٢٠٠١م .
- زعماء القبائل يوجهون تحذيراً للجهات التي تعبث بأمن الوطن ١٧ / ١٢ / ٩٢م .
- لقاء تسعين شيخاً يمثلون عدد من القبائل في حديقة الثورة - صنعاء
- لتدارس ظاهرة الثأر والنداء بنبذها ، مارس ٢٠٠٠م .
- مؤتمر قبائل المهرة٩٢م .

إضافة إلى هذه المؤتمرات ، للقبيلة ومشائخها دور فاعل وتواجد قوي داخل جميع الأحزاب السياسية خاصة الأحزاب التي كانت حاكمة قبل الوحدة في كلا الشطرين علاوة على تواجد القبيلة في تركيبة الحكومة .

- جميع هذه المؤتمرات وغيرها (قبل وبعد الوحدة) شاركت القبيلة فيها بشكل مباشر وبغير مباشر ولكن ذلك لا يعني توحد المصالح والأهداف بين أفراد القبائل وشيوخها ، فهناك تباين وتمايز كبير وواضح في غالبية الأهداف والمصالح التي يعبر عنها المشائخ وترتبط بمصالحهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية على المستويين المحلي والوطني وبين بعض الأهداف والمصالح التي تعبر عن جميع أفراد القبائل أو بعضهم ومن ذلك حاجاتهم التنموية والخدمية إضافة إلى أهداف خاصة ببعض الأفراد والتي ترتبط غالباً بمؤسسات الدولة الأمنية والقضائية .

وهذه المؤتمرات الشعبية التي كانت تعبيراً عن نشاطات فاعلة للمجتمع باستقلال عن سلطة الدولة أو حتى بدعمها كما في بعضها حيث كانت السلطة تلجأ إلى تفعيل عدد من المؤتمرات الشعبية من خلال تجمعات المشائخ والقبائل ومن خلال بعض المنظمات المدنية الحديثة كالنقابات والأحزاب والجمعيات ، كما أن أحزاب المعارضة كانت ولا تزال تعمل من خلال تجمعات قبلية ومن خلال منظمات المجتمع المدني الحديث الأمر الذي أبرز ظاهرة تسيس المجتمع المدني - وتسيس القبيلة - أي نقل الصراع السياسي والأيديولوجي من المجتمع السياسي ومؤسساته إلى المجتمع المدني والمجتمع الأهلي الأمر الذي عمق من الخلافات والصراعات في هذا الأخير وأفقده استقلاله وأضعف نشاطه الأساسي تنموياً وخدمياً ..

في هذا السياق تمارس القبيلة نشاطاتها السياسية والاجتماعية من خلال مؤسسات حديثة كالأحزاب والنقابات والجمعيات وفق مصالح متبادلة بين رموز القبيلة وقيادة المؤسسات المدنية الحديثة أي وفق علاقة براجماتية ذرائعية خاصة مع بروز انفصال بين القيادات والقواعد داخل الأحزاب والقبيلة على السواء .

ومع تزايد عمليات الصراع السياسي حول السلطة والثروة كانت جميع الأطراف التقليدية والحديثة تمارس ضغوطها على بعضها من خلال وسائل تقليدية أو حديثة ، سلمية أو عنيفة ، من هنا تبرز المفارقة الهامة وهي أن مؤسسات المجتمع المدني - والدولة - لم يعملا على تحديث القبيلة وتطويرها صوب العمل المدني الحديث بل أن القبيلة استطاعت أن تربط الدولة والمجتمع المدني بثقافتها ومنظومتها القيمية ، فتم إعادة إنتاج القبيلة - والقبليّة - وبروز ثقافتها وعلاقاتها داخل مؤسسات الدولة وداخل مؤسسات المجتمع المدني أيضاً ...

ففي الستينات (أثناء الحرب الجمهورية الملكية) لعبت القبيلة دوراً مزدوجاً بعضها مع النظام الجمهوري والآخر ضده ، بعضها مع السلطة وبعضها ضد السلطة ، وفي دولة الوحدة كانت القبيلة مجال اهتمام جميع الأحزاب السياسية خاصة الحزبان اللذان أعلنا الوحدة وهما (المؤتمر - الإشتراكي) ومجال اهتمام رئيسي لحزب الإصلاح ، وشهدت هذه الفترة كثيراً من مجالات التعاون والدعم بين المشائخ وبين هذا الحزب أو ذاك ، وذهبت الأحزاب جميعها إلى الاستقطاب في أوساط القبائل بغرض تجنيد الأنصار والمؤيدين والأعضاء ، ومن جانبها أتجهت القبيلة كمؤسسة اجتماعية ممثلة برموزها من المشائخ ، إلى الاستقطاب والتحالف مع الأحزاب والتنظيمات السياسية وخاصة مع قياداتها إضافة إلى التحالف مع قيادات عدد من المؤسسات المدنية كالنقابات والجمعيات ، بل برزت عدد من الأحزاب الجديدة بدعم قبلي كامل أي اتجهت القبيلة إلى العمل السياسي والإجتماعي والاقتصادي من خلال أطر مؤسسية حديثة كالأحزاب والنقابات والجمعيات.. وقد ارتبط كل ذلك بإتساع فضاء الحريات العامة المعبر عن الديمقراطية التي اعتبرت من أهم ملامح التحول في النظام السياسي اليمني لدولة الوحدة. في هذا السياق اتجهت بعض الزعامات القبلية القديمة إلى إحياء تكتلاتها القبلية والمشيخية في المحافظات الجنوبية التي

كانت قد ضعفت فيها هذه المؤسسات والعلاقات إلى حد كبير ، مع العلم أن الصراع السياسي بين أجنحة السلطة الحاكمة في الشطرين قبل الوحدة أو في الحرب الأهلية صيف عام ٩٤م أبرزت ممارسات قوية (من قبل النخب السياسية) للتحالف مع القبائل مستفيدين من قوة القبيلة العددية كقوة محاربة وكقوة قادرة على ممارسة ضغوط لصالح هذا الطرف أو ذاك . فإذا كان المؤتمر الشعبي كحزب نشأ بقرار من السلطة وحاول - ولا يزال - أن يتبنى رؤى تحديثية وأن يوسع من حجم وفاعلية الطبقة الوسطى في الدولة وفي داخل مؤسسته الحزبية فإن القاعدة التقليدية له تظل هي القبيلة كمؤسسة وعلاقات ، وكذلك مع حزب الإصلاح (أكبر الأحزاب الدينية في اليمن) الذي نشأ من خلال تحالف بين تكتلات ثلاث هي القبيلة - الإخوان المسلمين - تجمع من المثقفين العصريين ورجال الأعمال ، وقد استفادت قيادات الإخوان وتنظيماتهم قبل الوحدة من الدولة والقبيلة كغطاء داعم وكقوة تستخدم في الصراع ضد الأحزاب السياسية والقوى الاجتماعية والاقتصادية الحديثة . الجدير بالذكر أن الأحزاب التحديثية الأخرى مثل الحزب الاشتراكي والأحزاب القومية بشقيها الناصري والبعثي اتجهت جميعها للعمل وفق محاور التنسيق والتحالف مع القبيلة ورموزها حيناً والصراع معها حيناً آخر، وقد شهدت هذه الأحزاب صراعات داخلية بين فصائلها أبرزت ممارسة عصبوية تستخدم القبيلة وعلاقاتها أهمها ما حدث في الصراع السياسي والعسكري بين أفراد النخبة الحاكمة في الشطر الجنوبي عام ٨٦م .

وفي المقابل اتجه عدد من المثقفين وقيادات العمل المدني (نقابات ، منظمات ، جمعيات) إلى استخدام القبيلة وعلاقاتها للحماية من تعقب السلطات الأمنية أو استخدامها للدعم بغرض الحصول على مصالح فردية أو جماعية ، ومن ذلك إتجاه بعض المثقفين ذوي التعليم العصري إلى استخدام العلاقات القبلية لدعمهم في الولوج إلى مؤسسات الدولة ، وهنا تنوعت وتعددت مراكز القوى داخل مؤسسات الدولة وفق قاعدة الاعتماد على أهل

الثقة بدلاً من أهل الخبرة والكفاءة وهو ما أضعف جهاز الدولة وقلل من نضوج مؤسساتها وتنظيمها بل وقلل من عقلنة أدائها وممارساتها داخلياً وخارجياً .

صفوة القول :

إن العلاقات الاجتماعية الاقتصادية التقليدية لها تأثيرها على نشأة وتطور المجتمع المدني الحديث ، ذلك أنه لما كان المجتمع اليمني يتصف بأنه مجتمع تقليدي يعيش غالبية أفراده في الريف ، تنخفض فيه مستويات التعليم والثقافة وترتفع معدلات الأمية ، علاوة على انخفاض حجم عمليات التحديث الاجتماعية الاقتصادية (ضعف أو غياب الخدمات الحديثة) لذلك فإن مجمل الحياة الاجتماعية الريفية تستند إلى علاقات تكاملية وتضامنية وفقاً لمحددات القرابة والعصبية (للأسرة ، للعشيرة ، للقبيلة) ومعنى ذلك أن طبيعة النشاط الاقتصادي وبساطة التركيب الاجتماعي (وارتباطه بالبنى العصبوية) تتشكل وفقاً لهما علاقات وتفاعلات الأفراد وفق منظومة ثقافية وقيمية تحدد المعايير والإتجاهات والتصورات للأفراد والجماعات في سلوكها الداخلي أو سلوكها مع الغير ،ومع ضعف التحديث العام في المجتمع تبرز فعالية العلاقات الاجتماعية (المرتبط بالقبيلة والعشيرة) داخل الموسسات الحديثة سواء مؤسسات الدولة (المدنية أو العسكرية) أو في مؤسسات مدنية كالأحزاب والمنظمات الأهلية /غير الحكومية ، بل إن المشاركة السياسية لا تزال ترتبط بالعلاقات التقليدية وقد ظهر ذلك بوضوح في الانتخابات البرلمانية ٩٢ / ٩٧م والمحلية ٢٠٠١م والتي أظهرت قوة العلاقات العصبوية (المساندة والدعم باعتباره واجب أخلاقي واجتماعي داخل المجتمع الريفي) أكثر من قوة العلاقات الحزبية أو الطبقية ، فغاب التصويت وفقاً لشخصية المرشح أو برنامجه الانتخابي أو أيدولوجيته مقابل المرشح الذي تسنده عصبيته .

الجدير بالذكر أن المجتمع اليمني تاريخياً يتصف ببروز العلاقات التعاونية بين أفراده ، فطبيعة الحياة الاجتماعية والاقتصادية والبيئة الجغرافية كلها تطلبت نوعاً كبيراً من التعاون والتكامل الأمر الذي تم تأطيره وفق مؤسسات عصبوية (تتحدد فيها مجالات الانتماء والولاء) مغلقة كثيراً ما تعرف الصراعات فيما بينها ، ويمكن القول أن العلاقات التكاملية والتعاونية التقليدية كما يعرفها الريف اليمني نستطيع الاستفادة منها في تطوير علاقات اجتماعية حديثة تدعم نشاطات المجتمع المدني الحديث وهذا الأمر يتطلب جهود متعددة (رسمية وأهلية) من أجل إدماج أبناء المجتمع الريفي في عمليات ونشاطات حديثة (إقتصادية واجتماعية) من شأنها أن ترفع مستويات الوعي والخبرات والمعارف والمهارات اللازمة للإندماج في نشاطات مدنية حديثة ، ولنجاح ذلك لابد من تزايد حجم التحديث الاجتماعي في الريف (إيجاد خدمات البنى الأساسية اللازمة لتحديث الريف وعصرنته) ومن ثم تطوير علاقات التعاون والتضامن التقليدية من خلال دمجها في فلسفة المجتمع المدني التي تتمحور حول قيم (التعاون ، العطاء ، المشاركة ، المبادرة ، العمل الجماعي ، التكامل ، المساندة ، التطوع...) ويكون تعليم ذلك من خلال مؤسسات لامجتمع لامدني أي بتعبير آخر يجب تطوير العلاقات الاجتماعية من خلال إدماج الأفراد في مؤسسات المجتمع المدني الحديث ومن ثم إكسابهم وتنشئتهم للثقافة المدنية الحديثة .



دور المجتمع المدني في دعم بناء الدولة والديمقراطية :

إن دولة الوحدة قد خلقت الأرضية المناسبة والملائمة لظهور مؤسسات المجتمع المدني وتفعيل نشاطاتها ، وهذا المناخ الملائم الذي أوجدته دولة الوحدة قد خلق معه بعض من المتطلبات الأساسية لظهور المجتمع المدني مثل :

أ- المتطلبات القانونية والدستورية .

ب- توسيع مجال الحريات العامة في المجتمع .

جـ- ضمان الدولة ممارسة الأفراد نشاطاتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

د- إيجاد قدر من المشاركة والتعاون بين الدولة والمجتمع المدني حول عدد من القضايا الهامة .

هـ- إنفتاح الخطاب السياسي الرسمي للدولة نحو مفهوم المجتمع المدني وأهميته .

وهناك الكثير من المتطلبات الأكثر أهمية وفعالية في دعم الديمقراطية والمجتمع المدني مثل التطور الاقتصادي وزيادة دخل الأفراد وإيجاد عدالة اجتماعية وفقاً لقاعدة المساواة ، إضافة إلى إيجاد ثقافة مدنية ، وجميع هذه المتطلبات تشكل الأرضية الاجتماعية والسياق العام لنمو وتطور الممارسة الديمقراطية وبناء المجتمع المدني الحديث .

إن أهم المحددات الفاعلة في نشأة وتطور المجتمع المدني الحديث في اليمن ترتبط بتطور الطبقة الوسطى التي هي من أهم الطبقات الاجتماعية ديناميكية وحركية وفقاً لنمط ثقافتها الحداثية واتساع أفقها الذهني ونمط علاقاتها . وتشكل هذه الطبقة نتاجاً لمجمل جهود التحديث والإنماء التي

قامت به الدولة منذ قيام الثورة وهي مع ذلك لا تزال ذات فعالية محدودة ولا تزال ترتبط عاطفياً وقيمياً مع القبيلة ومنظومتها الثقافية العصبوية الأمر الذي أثر في وعيها السياسي وبدورها الحداثي في المجتمع ، وبالتالي على سلوكها السياسي العام . لذلك فهي تتأرجح في مواقعها السياسية والاجتماعية بين التقليد والحداثة وبين اليمين واليسار ، بين التأييد الكلي للتحول الديمقراطي وبين اتخاذها موقف سلبي من تدعيمه في بعض الأحيان، إلا أن هذه الطبقة قد تعرضت لاهتزاز شديد منذ منتصف التسعينات أي مع بدأ عملية الإصلاح الاقتصادي والخصخصة (Privatization) الذي نتج عنها أضرار كبيرة بهذه الطبقة من حيث مستوى معيشتها ومتوسط الدخل وفقدان بعضها لمصادر عمله ، الأمر الذي يؤثر سلباً على تفعيل مؤسسات المجتمع المدني . واللافت للنظر أن معظم هذه المؤسسات المدنية قد أظهرت في نشاطاتها اتجاهاً لمحاولة دعم هذه الطبقة وتحسين نمط معيشتها .

وهذه الأزمة التي تتعرض لها الطبقة الوسطى التي تعتبر الحامل الاجتماعي والطبقي للمجتع المدني إنما لعبت دوراً في خلق مشكلات اجتماعية وسيكولوجية أفرزت نطماً من القلق والخوف من المتغيرات المستقبلية . ومع كل ذلك يرى الباحث أن واقع المجتمع اليمني لا شك أنه يتجه نحو تحقيق مزيداً من التطور والتحديث اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً .

كان للدولة – ولا يزال – دوراً كبيراً في دعم وتكوين منظمات المجتمع المدني الحديث ذلك أن الدولة هي الإطار السياسي والقانوني الذي يمنح المشروعية القانونية لنشأة المنظمات المدنية ، ودولة الوحدة أوجدت بعض المحددات القانونية الهامة بدءاً من دستور الدولة الذي نص في المادة (٥٨) على حق المواطنين في تنظيم أنسهم سياسياً ومهنياً وثقافياً وأن الدولة تضمن

هذا الحق وتتخذ جميع الوسائل الضرورية التي تمكن المواطنين من ممارساته ونصت المادة (٥) على أنه يقوم النظام السياسي للجمهورية اليمنية على التعددية السياسية والحزبية وذلك بهدف تداول السلطة سلمياً وهذا يعني اعتبار التعددية الحزبية من أهم مرتكزات النظام السياسي الليبرالي المعلن . ولعل التجديد القانوني والدستوري قد شكل أهم أنماط وأسس العلاقات السلمية وإيجاد تواصل وتحاور بين الطرفين المعبران عن الدولة والمجتمع وهذا يعني انفتاح الخطاب السياسي الرسمي على مفهوم المجتمع المدني وخلق عملية تحاور معه في بعض القضايا المشتركة التي ترغب الدولة فيها .

إضافة إلى ذلك أظهرت قوانين (الصحافة - الأحزاب - الانتخابات - الجمعيات) كثيراً من النصوص التي من شأنها تدعيم النشاطات المدنية والأهلية رغم المآخذ على بعض النصوص التي اعتبرتها المعارضة وكثيراً من القوى السياسية والاجتماعية أنها تعيق حق الأفراد في الديمقراطية والعمل المدني .

وبالرغم من ذلك يمكن القول أن الدولة قد أظهرت انفتاحاً محدوداً وتجديدات قانونية نسبياً لاستيعاب العمل الديمقراطي من خلال الأحزاب والمنظمات المدنية المتعددة .

الجدير بالذكر أن علاقة الدولة بالمجتمع المدني منذ إعلان الوحدة تتسم بالتعاون حيناً والصراع حيناً آخر وذلك يعبر عن حداثة التجربة الديمقراطية وحداثة العهد بممارسة لغة الحوار والمشاركة والاعتراف بالآخر من قبل الدولة والمعارضة اللذان كانا يمارسان ويتكلمان لغة القوة والتهميش وعدم الاعتراف بالآخر .

وأهمية علاقة الدولة بالمجتمع المدني تكمن أنها علاقة ذات طابع جدلي لا يمكن فهم أحدهما بمعزل عن الآخر ، ذلك أن المجتمع المدني لا يمكن أن يتطور إلا في إطار دولة حديثة وهذا يعني أنه من الصعب وضع حداً فاصلاً

ومانعاً بين الدولة والمجتمع المدني فكلاهما مترابطان ومتداخلان ، وينظر إلى المجتمع المدني (بكل أحزابه ومنظماته غير الحكومية) على أنه يعتبر آلية لتحقيق التوازن بين الدولة والمجتمع ولما له من قدرة على الحد من قمع الدولة وانحرافها عن الإطار القانوني والدستوري علاوة على ذلك ينظر إلى أهمية المجتمع المدني في اليمن انطلاقاً من كونه يشكل الوسيط الحداثي المؤسسي لنقل الأفراد من إطار مؤسساتهم العصبوية الموروثة إلى مؤسسات مدنية حديثة .

وكلما كانت الدولة مرتبطة بالممارسات القانونية والدستورية كلما كان ذلك يشكل دعماً ودفعاً لتطور الديمقراطية والمجتمع المدني . إلا أن الكثير من الممارسات العملية لبعض المؤسسات الحكومية ومعظم رجال الدولة مدنيين وعسكريين تدل على عدم تقبلهم المستجدات التي ارتبطت بدولة الوحدة مثل الديمقراطية وما تتطلبه من تجديد في الخطاب والممارسة والسلوك ، ذلك أن الدولة يمكن أن تكون داعمة لتطور المجتمع المدني وتفعيل نشاطاته أو أن تكون عائقاً .

ولعل أهمية إيجاد علاقة تعاون وحوار بين الدولة والمجتمع المدني تتعاظم في المرحلة الراهنة التي أصبحت الدولة فيها محدودة المهام وضعيفة الإنجاز خاصة مع تزايد العجز في ميزان المدفوعات وبالتالي عدم قدرة الدولة على تمويل مشاريع إنمائية في مختلف مناطق البلاد ، الأمر الذي يتطلب مشاركة المجتمع المدني بكل منظماته في تمويل وتقديم خدمات ومشاريع اجتماعية متعددة وذلك يشكل اتساقاً مع التزامات الدولة بالمقررات والتوصيات الناتجة عن المؤتمرات الدولية التي اهتمت بالتوصية على ضرورة الشراكة (Partenership) بين الدولة والمجتمع المدني خصوصاً في المجتمعات الفقيرة والمتخلفة لما لتلك الشراكة من أهمية في نجاح خطط التنمية البشرية والاقتصادية المستدامة ، ومن هنا يمكن القول أن ظهور الجمعيات

الأهلية والمنظمات غير الحكومية بتنوعها وتعددها شكل نقلة نوعية في رغبة المجتمع في تنظيم نفسه وتأطير علاقاته المدنية خارج نطاق الدولة ، الأمر الذي يعني تزايد حركيّة المجتمع وتفاعله مع التحول الديمقراطي من جهة ومع التحولات الاقتصادية وآثارها من جهة أخرى . في هذا الصدد يمكن القول أن مدى فاعلية هذه المؤسسات المدنية يختلف من قطاع إلى آخر ومن جمعية إلى أخرى وفقاً للنسق المهني التي ترتبط به ووفقاً لمدى استيعاب أعضاء كل جمعية لفلسفة العمل المدني الحديث ودلالته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

وبالرغم من ضعف نشاطاتها بشكل عام وتمركز ه في المدن أي غيابه عن الريف إلا أنه مع ذلك يعبر عن نشاط ملموس في المجتمع يمكن تطويره وتفعيل مؤسساته وتوسيع نشاطاته وضمان نجاحها ، وتلعب الدولة دورً محورياً في ذلك من حيث أنها تشكل الإطار الرسمي والقانوني الذي ترتبط به كل مؤسسات المجتمع المدني ومن حيث ما تقدمه الدولة من دعم مالي أو معنوي .

ويكمن دور المجتمع المدني في دعم التحول الديمقراطي انطلاقاً من طبيعة العلاقة العضوية القائمة بينهما ، حيث يرتبطان معاً في دلالتهما ومحدداتهما البنائية ، بمعنى أن الديمقراطية في مفهومها العام ليست إلا ممارسات للأفراد والجماعات لحقهم الدستوري في التعبير عن الرأي والمشاركة السياسية والتعدد الحزبي وذلك لن يكون إلا عبر مؤسسات مدنية لها أطر تنظيمية وقيم ثقافية وهذه المؤسسات هي التعبير العملي عن المجتمع المدني.

ومن هنا يمكن القول أن الديمقراطية لا توجد إلا عبر مؤسسات المجتمع المدني كما أن هذه الأخيرة لا توجد إلا بأسلوب ديمقراطي .

وفي هذا السياق فإن تزايد نشاطات المجتمع المدني وتنوع مؤسساته داخل المجتمع إنما يتضمن في مضمونه تفعيل المشاركة الشعبية والسياسية التي هي أحد أهم الممارسات الديمقراطية . ولعل وجود المجتمع المدني رغم

ضعف بنائه المؤسسي الحديث يمكن أن يكون دافعاً لمزيد من التجديد في البنى الاجتماعية التقليدية وتطوير المعارف والقيم الثقافية التي هي بمثابة المحددات السلوكية للممارسة الديمقراطية .. من جانب آخر يمكن القول إن نشاطات المجتمع المدني في اليمن تشكل ضماناً لعدم النكوص أو الارتداد عن التحول الديمقراطي وتشكل توازناً ولو ضعيفاً أمام قوة الدولة وسيطرتها على المجتمع ، وبالرغم من بعض القيود القانونية والعملية التي تحد من توسيع نشاطات المجتمع المدني فإن ماهو قائم من مؤسسات غير حكومية وجمعيات أهلية يمكنها إذا طورت أدائها وممارساتها أن تشكل دعماً يصب في مسار التحول الديمقراطي وبناء المجتمع المدني الحديث .

فالصراع والتنافس السلمي في الانتخابات البرلمانية ، وداخل الأحزاب وفي داخل كل منظمة أهلية إنما يتضمن في دلالاته الممارسة الديمقراطية والإلتزام بمفاهيمها وقوانينها وتعوّد الشعب على الممارسة الديمقراطية وتقبل بنتائجها مهما كانت . وهذا بحد ذاته يشكل بُعداً تحديثياً في واقع الدولة والمجتمع في اليمن . ولعل تزايد النشاطات العملية لمؤسسات المجتمع المدني تؤدي إلى تزايد مطالبها بالتجديد القانوني والتشريعي الملائم لتوسيع نطاق الحريات ومن تلك الفعاليات مطالبه معظم المنظمات الأهلية بقانون جديد للمنظمات غير الحكومية بديلاً للقانون القديم الذي يرجع إلى عام ١٩٦٣م . ومن جانب آخر يمكن القول أن مختلف المنظمات والمؤسسات الأهلية الحديثة تعتبر مدارس أولية للديمقراطية في المجتمع تغرس في الأفراد قيم وثقافة الديمقراطية ، ويتعود الأفراد على ممارسات عمليات التصويت والترشيح والمنافسة داخل كل منها مما يكسبهم خبرة ومرونة في العلاقات وتقبل للديمقراطية ونتائجها وآلياتها القانونية .

في هذا السياق يلعب المجتمع المدني دوراً فعالاً في بناء الدولة الحديثة القانونية انطلاقاً من النظر إلى المجتمع المدني ذاته كمفهوم وكعملية تتطلب

في ممارساتها أطر مؤسسية وتنظيمية وقيمية ملائمة لها تتجاوز ماهو سائد من مؤسسات ومنظمات وقيم تقليدية عصبوية .

ولذلك فإن مأسسة المجتمع عبر ظهور مختلف مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني إنما يعني ذلك الدعوة إلى والممارسة نحو تحديث مؤسسة الدولة ذاتها . ولما كانت الدولة في اليمن هي التي قامت بالتحول السياسي والاقتصادي نحو الليبرالية متجاوزة بذلك النظام الشمولي . فإنها أيضاً يجب عليها أن تعمل على تجديد أبنيتها المؤسسية وفق أطر تنظيمية حديثة وآليات قانونية تنظم العمل فيها .

إلا أن الواقع في اليمن يبرز لنا ضعف حركة المجتمع المدني نحو تجديد الدولة وتحديثها الأمر الذي يخضع كل عملية تحديثية في جهاز الدولة لرغبة النخبة الحاكمة أولاً ومن ثم رغبات المجتمع المدني ثانياً .

والقليل من الإتفاق بينهما قد أدى منذ(٩٠ - ٢٠٠٠) إلى تبني الدولة رؤى وتصورات كانت تعبر عن مطالب المجتمع المدني خاصة في مجال الإصلاح السياسي والقانوني ، إلا أن كثيراًمن الممارسات الفردية التي يقوم بها بعض الأفراد في مؤسسات الدولة تشكل صورة عدائية للديمقراطية الأمر الذي نتج عنها تجاوزاً للقوانين والأنظمة الرسمية .

ولما كان المجتمع المدني في أوربا هو الذي أنشأ الدولة وحدد وظيفتها فإنه على العكس من ذلك - في اليمن وغيرها من الدول المماثلة - فإن الدولة هي التي تنشئ المجتمع المدني وتساعده في توسيع نشاطاته أي أنها تستطيع أن تكون عوناً له من خلال تجديد القوانين وتسهيل الإجراءات أو تكون عائقاً أمامه بنفس الطرق والآليات السابقة .

والمجتمع اليمني المعاصر تشكل الدولة أهم ملامحه التحديثية رغم قصور وضعف في أدائها ووظائفها إلا أنه مع ذلك يمكن القول أن الدولة الحديثة تؤدي إلى تطور المجتمع المدني وأن تطور هذا الأخير يؤدي إلى تحديث وتطوير الدولة .

إلا أن المجتمع المدني الحديث في اليمن لا يزال تأثيره في الدول ضعيفاً وأقل مما تقوم به القبيلة كمؤسسة تقليدية والتي لها تأثيراً كبيراً على جهاز الدولة وعلى صنع القرار السياسي بل أنها تقف موازية للدولة في إطارها المكاني .

ولا يزال دور المجتمع المدني في بناء الدولة الحديثة في اليمن خطابياً وفي إطار الينبغيات التي تدعو إلى دولة حديثة مؤسسية قانونية ، لكنه عملياً يعجز عن فرض تصوراته أو الدفع بها إلى دائرة صنع القرار كما تفعل القبيلة .

يمكن القول أن التحول الديمقراطي في اليمن (٩٠ - ٢٠٠٠) وظهور المجتمع المدني الحديث شكل في مجمله بداية تجديداً نوعياً في أنماط العلاقات والتفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويعبر عن مرحلة تحول جديدة لا تزال حافلة بالصراعات السياسية والاجتماعية ومفتوحة لاحتمالات مختلفة . ولما كان للتحول الديمقراطي من أهمية فهو يعبر عن تجاوز ونفي الشمولية والشطرية ويعبر عن الاتجاه الصحيح نحو التطور الحضاري بأبعاده المختلفة ، وفي هذا الصدد يمكن القول أن منظمات المجتمع المدني في اليمن لا تزال في بداية تكونها وتأسيسها ولا تزال ضعيفة الفاعلية والتأثير السياسي والمجتمعي إضافة إلى كونها لا تزال مرتبطة ومنشدة علائقياً وسكيولوجياً نحو المؤسسات العصبوية التقليدية التي تعد أكبر وأكثر المؤسسات فاعلية في اليمن .

ولما كان المجتمع اليمني يتصف بضعف مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي وبانخفاض المستوى الثقافي والتعليمي فإن مؤسسات المجتمع المدني الحديث لن تكون بمنأى عن التأثر بكل ذلك ، ووفقاً لهذا السياق نشير إلى بعض الملاحظات النقدية :

١- إن مؤسسات المجتمع المدني الحديث لا تزال منقسمة على نفسه

وضعيفة البناء المؤسسي والتنظيمي تحاول الاستقلال عن الدولة وعن القبيلة قدر الإمكان رغم أنها تمارس نشاطات محدودة مهمة داخل المجتمع .

٢- إن مؤسسات المجتمع المدني الحديث تخضع لتأثيرات العلاقات القبلية العصبوية وخاصة الأحزاب السياسية التي تلعب هذه العلاقات أدوار فعالة في نسقها التنظيمي والحزبي .

٣- لا تزال عملية الولاءات المتعددة قائمة بين ولاء الفرد للقبيلة وولائه للدولة ، بين انتمائه للنسق المهني والمنظمة غير الحكومية وبين تثبيت عضويته في القبيلة ، ولذلك فإن الثقافة السياسية السائدة ما تزال إلى حد كبير غير ملائمة للتحول الديمقراطي وبناء المجتمع المدني ، بل أن النظام التعليمي يكرس التقليد والاستتباع للسلطة علاوة على ضعف فعالية الدولة كمؤسسة سياسية حديثة داخل المجتمع .

٤- لعبت منظمات المجتمع المدني الحديث أدواراً فعالة في تأسيس ودعم التحول الديمقراطي والوحدة ، وطالبت تكراراً بالإصلاح الاقتصادي والسياسي وبالتداول السلمي للسلطة وهي لذلك تشكل انطلاقة جديدة في تطور العل المدني الحديث خطاباً وسلوكاً .

٥- إن الكثير من مؤسسات المجتمع المدني الحديث ترتبط بالأشخاص المؤسسين لها أي تتصف بالشخصانية وذلك يعني ضعف ممارسة الديمقراطية داخل هذه المؤسسات التي يحتكر رئاستها شخص واحد خاصة تلك التي ترتبط بتمويل أجنبي أو التي ترتبط بالحزب الحاكم أو الأحزاب الكبيرة في المعارضة .

٦- إن الدولة في اليمن لا تزال لها أهمية كبرى خاصة عندما تطوّر

مؤسساتها وتُجدّد وظائفها ولذلك تعتبر الوسيط الضروري المساعد لتفعيل نشاط المجتمع المدني ودعم المشروعية الحداثية التي يتطلع المجتمع المدني لتحقيقها .

٧- الملاحظ عملياً وجود انفتاح سياسي في الخطاب الرسمي للدولة وبرامجها نحو المجتمع المدني والتعبير عن أهميته ، ويبرز ذلك في خطابات الرئيس وبرامج الحكومة وخططها الإنمائية إلا أن تطبيق ذلك عملياً ينتقص من وضوح هذا الخطاب .

٨- لحداثة التجربة في نشأة وتطور المجتمع المدني لا تزال معظم مؤسساته تتصف بضعف البناء التنظيمي والإداري ولا تزال تتصف بالعمل الموسمي ويغيب عنها نمط الإدارة الحديث وغير قادرة على جذب المتطوعين إلى صفوفها انطلاقاً من أن عضوية الأفراد في المجتمع المدني هي عضوية طوعية اختيارية إضافة إلى ذلك فإن تمركزه في المدن جعله يفقد القاعدة السكانية العريضة وبالتالي عدم معرفة غالبية الناس بهذه المؤسسات ذلك أن ٧٥٪ من السكان يعيشون في الريف ...

٩- في إطار التحول الديمقراطي المعلن في الجمهورية اليمنية وما ترتب عليه من تطور سياسي تعددي أبرز عملياً العشرات من الأحزاب والتنظيمات المدنية الأهلية يمكن القول إن استشراف المستقبل تجاه مدى نجاح واستمرار المجتمع المدني وتفعيل نشاطاته إنما يكمن في مدى نجاح الديمقراطية ذاتها واستمرارها كمنهج وأسلوب حياة عامة وكنظام سياسي ليبرالي يقوم على التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة ، وهذا لن ينجح مالم يتم بناء مقوماته وأسسه اللازمة وهي بناء مؤسسي قانوني للدولة ، ورسوخ فكرة القانون في التعامل اليومي بين المحكومين والحاكمين ، إضافة إلى نمو اقتصادي كبير يخفض من الفقر والبطالة ويحقق انتعاشاً للطبقة

الوسطى التي هي الحامل الاجتماعي للمجتمع المدني ، علاوة على ضرورة وجود استقرار سياسي واجتماعي .. كل ذلك يشكل المقومات الأساسية للديمقراطية والمجتمع المدني .

من هنا فإن الرؤية المستقبلية ترتبط منهجياً بمدي وعينا بالمحددات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الممارسة حالياً ومدى الخطوات التي تقوم بها الدولة إجرائياً وقانونياً ومؤسسياً من أجل تجذير التحول الديمقراطي وتوسيع ممارساته .

في هذا الصددنأمل كثيراً في قدرة الدولة اليمنية استيعاب المتغيرات العالمية والإقليمية والمحلية وإيجاد الوسائل والآليات اللازمة لذلك والتفاعل معها إيجابياً ذلك أننا لا نستطيع أن ننعزل عن المتغيرات العالمية ولا بد من التعامل معها برؤية عقلانية تبتعد عن العصبوية والميثولوجيا .

الخاتمــــة

لما كان المبدأ المنظم للمجتمع المدني هو فكرة حقوق الإنسان بمفهومها العام فإن الديمقراطية المطلوب بناؤها في المجتمع اليمني - العربي عامة - لابد وأن تتم من تشكيل المؤسسات الديمقراطية ومن خلال المنافسة السلمية بين الأحزاب والقوى السياسية المتعددة ومن خلال وجود وسائل اتصال جماهيري مستقلة ومن خلال انتخابات حرة وتغيير الحكومات ومن خلال نمو الثقافة الديمقراطية المدنية ، فبناء الديمقراطية السياسية عملية نضج تدريجي سواء للديمقراطية نفسها أو للشعب الذي هو في طريقه إلى الديمقراطية .

إن النظام السياسي اليمني يمر حالياً بمرحلة انتقالية بالغة الصعوبة وحافلة بالصراعات السياسية والاجتماعية ومفتوحة لاحتمالات مختلفة . هذه المرحلة الانتقالية التي يتم التحول فيها من الشمولية إلى التعددية تختلط العوامل المؤثرة فيها داخلياً وخارجياً . فعلى المستوى الخارجي تكمن أهمية التأثير انطلاقاً من استحالة أن يوجد مجتمع في عالم اليوم بمعزل عن

المتغيرات التي تحدث في العالم سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ، وعلى المستوى الداخلي ترتبط تلك الموثرات بتركيب السلطة وتوزيعها ودرجة نضج الطبقات الاجتماعية ودور المؤسسة العسكرية وكذلك دور المثقفين .

إن أهمية التحول الديمقراطي في اليمن تأتي في سياق حدث أكثر أهمية وهو توحيد الدولة الشطرية واقتران ذلك بالتعددية الحزبية ومن هنا فإن تنظيمات المجتمع المدني التي أعلنت قد حاولت أن تبلور ذلك التحول الليبرالي وأن تعطيه ملامحه الواقعية كما حاولت تلك التنظيمات في فعاليتها أن تنظر إلى الديمقراطية وأن تعتبرها مطلباً اجتماعياً لا تنازل عنه ، وإن المطالبة بالحقوق السياسية والمدنية لا يكون على نحو مقايضة مع النخبة الحاكمة ، ذلك أن الفكرة الأساسية للحياة في عالمنا المعاصر هي رفض الشمولية لصالح فكرة حق الأفراد والمنظمات في العمل المستقل وذلك من شأنه تقوية وتنمية تنظيمات المجتمع المدني « فالحكم المطلق الذي يقبض فيه أفراد قليلون على كافة السلطات لا يمكن أن يقوم بجانبه مجتمع مدني »(٨٥) .

وعليه فإن أهم المخاطر على تجربة اليمن - والدول العربية - في التعددية السياسية عودة الشمولية عن طريق المؤسسة العسكرية أو التحالف بين الأصوليين والقبيلة والعسكر وبالتالي إعادة إنتاج مجتمع تقليدي ينفي التعدد السياسي والفكري ، ومن هنا يمكن القول إن تدخل العسكر المستمر في المجال السياسي يشير إلى استحالة عملية التداول السلمي للسلطة وعليه يرى الباحث ضرورة :

- إخضاع السلطة للقانون .
- إخضاع حامل السلطة للمجتمع كقاعدة مؤسساتية .
- فصل حامل السلطة عن مؤسسة السلطة .

وذلك يعني بروز شكل مؤسسي وقانوني للدولة من شأنه أن يدعم مؤسسات المجتمع المدني لتتطور في نفس الاتجاه ، ذلك أن كليهما (الدولة والمجتمع المدني) يرتبطان معاً ارتباطاً وثيقاً لا يمكن لأحدهما أن يوجد خارج إطار الآخر ، بمعنى أن عملية التحول الديمقراطي هي الخطوة الصحيحة لقيام مجتمع مدني فعال حيث لا يمكن قيام الديمقراطية في مجتمع غير مدني ولا يمكن قيام مجتمع مدني بأسلوب غير ديمقراطي ، ومن هنا يمكن القول إن مسار تطور المجتمع المدني في اليمن يرتبط بمسار تطور الدولة ونوعية القوى الاجتماعية المسيطرة سياسياً واقتصادياً[٨٦] . هذه القوى تتشكل حالياً من ثلاثة روافد أساسية تتحالف فيما بينها لإكمال السيطرة على بناء القوة الرسمي وغير الرسمي ، مع إزاحة وتغيير أدوار القوى السياسية الأخرى غير المدرجة ضمن التحالف القائم ، وهنا لم يعد المجتمع المدني يملك مصيره السياسي ولم يعد يتحرك بكل حرية في فضائه والاجتماعي حيث تسيطر القبيلة - ومجمل القوى التقليدية - على فضائه السياسي والاجتماعي . في هذا الصدد يمكن القول أن القبيلة (والقوى التقليدية الأخرى) لا تبني دولة بقدرما تدعم سلطتها المادية والمعنوية ومن هنا فإن بناء المجتمع المدني الحديث يرتبط عضوياً ببناء دولة لانظام والقانون وهي الدولة التي تغيب فيها العصبويات التقليدية ويبرز فيها مبدأ المواطنة المتساوية ، ولتحقيق ذلك نؤكد على ما ذهب إليه « الجابري » (٨٧) .

١- تحويل القبيلة إلى تنظيم مدني سياسي واجتماعي .

٢- تحويل الغنيمة إلى اقتصاد ضريبة بمعنى تحويل الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد إنتاجي .

٣- تحويل التفكير المذهب والقبلي المتعصب إلى مجرد رأي والتعامل معه بعقل اجتهادي نقدي .

المراجع والهوامش للفصل الثاني

١- أنظر للمقارنة :

- محسن خصروف ، الجيش والتغير الاجتماعي في اليمن ، رسالة ماجستير ، مكتبة كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، ١٩٩٢ ، ص ص ١٥١ - ١٥٢ .

- فؤاد الصلاحي ، المشاركة السياسية للفلاحين في المجتمع اليمني ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، ١٩٩٢ ، ص .

٢- - أنظر في هذا الصدد : عبدالله عبدالوهاب الشماحي ، اليمن : الإنسان والحضارة ، الدار الحديثة للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٢م ، عبدالله محمد الحبشي ، حياة الأدب اليمني في عهد بني رسول ، وزارة الإعلام ، صنعاء ، ١٩٨٠م ، حمود العودي ، المدخل الاجتماعي في دراسة التاريخ والتراث العربي ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، سيد مصطفى سالم ، تكوين اليمن الحديث ، مكتبة سعيد رأفت ، القاهرة ، ١٩٧١م ، محمد الحداد ، تاريخ اليمن السياسي جزءان ، مكتبة دار التلوير للطباعة والنشر ، ط١٩٨٦ ، ٢ ، ديتلف نيلسون ، التاريخ العربي القديم ترجمة ، فؤاد حسنين ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٥٨م ، عدنان ترسيسي ، اليمن وحضارة العرب مكتبة الحياة ، بيروت ، دون تاريخ .

٣- ما تزال رموز القبيلة ومشائخها في اليمن - حتى اليوم - يدعمون الدولة وفقاً لعطائها المادي والمعنوي ووفقاً لما يحصلون من مكاسب وهم في حالة عداء للدولة إذا حاولت تجاوزهم أو إزاحتهم من مواقعهم الاجتماعية كرموز للقبيلة . وهذه العملية تستنزف موارد طائلة من خزينة الدولة تقدم للمشائخ دون وجه حق اللهم إلا كسب مودتهم لحماية وتأييد النخبة الحاكمة المسيطرة .

٤- الفضل شلق ، القبيلة والدولة والمجتمع ، مجلة الإجتهاد ، دار الاجتهاد للنشر ، بيروت ، خريف ١٩٩٢م ، العدد السابع عشر ، السنة الرابعة ، ص١١ .

٥- المصدر نفسه ن ص١٠ .

٦- رحمه بورقيه ، الدولة والسلطة والمجتمع ، دراسة في الثابت والمتحول في علاقة

الدولة بالقبائل في المغرب ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٩١ ، ص٨١ .

- أنظر أيضاً : سلام الزناتي ، نظم العرب القبلية المعاصرة ، دار النشر ، ١٩٩٢ ، ص٤٣٩ .

٧- الفضل شلق ، مصدر سابق ، ص١ ، أنظر في ذلك أيضاً :

- E. Gulnar : Tribes and State Formation in The Middle East : London . 1991. P. 111 .

٨- يذهب بعض الكتاب إلى القول بديمقراطية قبلية وأنها أفضل أسلوب ملائم للمجتمع المدني ، أنظر في ذلك عبدالعزيز السقاف ، صيغة يمنية حديثة للديمقراطية في كتاب التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي منتدى الفكر العربي عمان ، ١٩٨٩ ، ص١٣٧ - ١٣٨ .

- فضل أبو غانم ، القبيلة والدولة في اليمن ، دار المنار ، القاهرة ، ١٩٩٠ .

٩- كان النظام الإمامي الحاكم يعتمد أسلوباً فريداً في تحجيم دور المشائخ سياسياً إذ يأخذ من كل أسرة شيخ أحد أبنائها كرهينة يوضع تحت مراقبة حراس الإمام إذا حاول أحد المشائخ التمرد يكون قتل الرهينة وقد بلغ عدد الرهائن حوالي ٢٠٠٠ في عهد الإمام أحمد الذي حكم من ٤٨ - ٦٢م وفي عهد الإمام يحيى ٤٠٠٠ رهينة .

- أنظر في ذلك : فرد هوليدي ، الصراع السياسي في الجزيرة العربية ، دار ابن خلدون ، ١٩٨٧ ، ص٥٩ ، فؤاد الصلاحي ، مرجع سابق ، ص١٦٢ .

١٠- هذا المبدأ الديني شكل إطاراً مرجعياً لفئة السادة التي انفردت بحكم اليمن أكثر من ألف عام ويعني ذلك أن المبدأ المشار إليه قد فرض على غالبية سكان المجتمع اليمني عدم الاهتمام بالسلطة أو التفكير بالوصول إليها أي أنه قسم المجتمع إلى فئة قليلة صغيرة العدد تحكم وأخرى كثيرة العدد والحجم محجومة .

١١- جلوبوفسكايا ، ثورة ٢٦ سبتمبر في اليمن ، دار ابن خلدون ، بيروت ، ١٩٨٢ ، ص٢٧٨ .

١٢- المصدر نفسه ، ص ص ٢٧٨ - ٢٧٩ .

١٣- جلوبوففسكايا ، الدولة والقبائل في شمال اليمن في العقد السادس والسابع من القرن العشرين ، ترجمة محمد الميتمي ، دراسات يمنية ، العدد ٣١ مارس ١٩٨٨ ، ص ١٣٢ - ١٣٣ .

١٤- ساعد النظام الجديد المشائخ بالوصول إلى قمة السلطة عن طريق تعينهم في مناصب سياسية هامة كان يامل من ذلك مساندتهم للنظام الجمهوري الجديد وكانوا يرون

من زاويتهم الفرصة في احتلال مراكز سياسية وإدارية هامة في الدولة الحديثة والسيطرة عليها .

١٥- القوى المعارضة للنظام الجمهوري في الداخل لقيت عوناً من المملكة السعودية ، الأردن ، إيران ، بريطانيا ، أمريكا .

١٦- تعد مساعدة مصر عبدالناصر للثورة اليمنية أفضل دعم يوجه في إطار دعم الحركات التحررية العربية ودعم تيار القومية العربية .

١٧- انظر في ذلك :

- أحمد يوسف أحمد ، الدور المصري في اليمن ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٧

- فرد هوليداي ، الصراع السياسي في الجزيرة العربية ، مصدر سابق .

- إدجار اوبلانس ، اليمن - الثورة والحرب ، ترجمة عبدالخالق لاشين ، مكتبة مدبولي القاهرة ، ١٩٨٧ .

١٨- استمرت القبائل تحوز على تمثيل سياسي في كل حكومة بل انه يمكن القول أن رموز القبيلة في اليمن مثل الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر يحتل موقعاً سياسياً هاماً في كل الحكومات التي ارتبط بها وخاصة منذ عام ١٩٧٨م وحتى اليوم وكانت فترة الرئيس الحمدي هي فترة إقصاء المشائخ وإبعادهم من الحياة السياسية الرسمية .. لمعرفة أسماء الحكومات وأسماء المشائخ في كل حكومة أنظر : علي محمد العلفي ، أبرز الأحداث اليمنية في ربع قرن ، ٦٢ - ١٩٨٧م ، صنعاء ، ص ص ٨٥ - ١٦٧ .

١٩- Kat. Mark N: North yemen Between East and West American , Arab Affairs : no.8 , Spring 1984 , P. 100 .

٢٠- إدجار اوبلانس ، مصدر سابق ذكره ، ص١٩٢ .

٢١- المقاومة الشعبية تكونت خلال حصار صنعاء الشهير عام ٦٧م وضمت عناصر من العمال والطلبة والفلاحين والمثقفين وكونوا قوة فعالة معظمهم ينتمون إلى فصائل اليسار المختلفة وأبرزت المقاومة الشعبية قيادات مدنية وعسكرية رأت القوى التقليدية المشيخية فيها خطراً إذ هي استمرت في مواقعها .

٢٢- حسن العمري رئيس الحكومة وقائد الجيش ارتبط عضوياً بالجماعات التقليدية ساعدها في ضرب قوى اليسار وكان متعاوناً مع السعودية في تحقيق مصالحة مع الملكيين وفق شروط السعودية ذاتها .

٢٣- خديجة الهيصمي ، العلاقات اليمنية السعودية ، المطبعة السلفية ، القاهرة ، ١٩٨٣، ص٢٥٥ .

٢٤- خديجة الهيصمي ، مرجع سابق ، ص٢٦٣ .

- صحيفة الأهرام القاهرة بتاريخ ١٣ / ١١ / ١٩٦٧م .

٢٥- في عام ١٩٧١م أجريت أول انتخابات نيابية في اليمن المعاصر أسفرت عن سيطرت رموز القطاع القبلي على البرلمان واصبحت سيطرتهم شبه كاملة على جهاز الدولة رلى درجة ان البعض وصف الارياني « رئيس الجمهورية » بانه إمام جمهوري .. انظر في ذلك :

R. Burrowes : The Yemen A.R. The polities of development 1962 .

٢٦- علي محمد العلفي ، نصوص يمانية ، مطبعة بغداد ، بغداد ، ١٩٨٧ ، ص٣٧ .

- اشار النعمان في بيانه إلى أن ميزانية الدولة اشبه بمركز إغاثة للعاطلين واللاجئين ومصدر ثراء فاحش للطامعين ، فابواب الصرفيات مفتوحة وابواب الإيرادات مغلقة ولكنه لم يستطع مواجهة القبائل فقدم استقالته ، انظر في ذلك :

- فرد هوليداي ، مصدر سابق ، ص٣٣ .

٢٧- كان النظام السعودي يقلل من خطر الدولة اليمنية ذات القطاع الجمهوري بإسباغ العطايا الكبيرة على شيوخ القبائل اليمنية الموالين لها والذين يصنفون بعد ذلك إلى ممارسة الدولة المركزية في اليمن : انظر في ذلك :

- Akinj. J : The " New Arabia " foreigh affairs summer . 1990. P45 .

٢٨- جريجري جوبس ، العلاقات اليمنية السعودية ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص٥٠ .

يسير نفس الكتاب إلى أن العربية السعودية قدمت للقبائل خلال عام ٧١م مبالغ قيمتها ٦٠ - ٨٠ مليون دولار ، وانه كان ايضاً لبعض الرموز السياسية في الدولة ارتباطات مع أكثر من حليف أجنبي.

٢٩ - Robert Stookey : The social structure and politics in the Yemen A.R : the Middle East Journal : Vol 8 No 3 Summer 1974 : P.P 253-254 .

٣٠- محمد عبدالسلام ، الجمهورية بين السلطة والقبيلة في اليمن الشمالي ، شركة الأمل للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٨ م ، ص٩١ .

٣١- B.R. Predham : Contemporary Yemen : Politic and Historical Background : pop-ors from symposium held : center for Arabic Gulf studies july : 1983. P. 154 .

٣٢- عام ٧٠م تمت فيه المصالحة بين الجمهوريتين والملكين وانتهت الحرب بينهما وفقاً لشروط الطرف الملكي المدعوم من السعودية وتحقيق بعض شروط الطرف الجمهوري .

٣٣- انظر في ذلك :

- R.B, Jdwell : the two Yemen . U.S.S longman . west view prass 1984. P. 284 .

- Peterson J : The Yemen A.R. and the polities of Bolance : Assian Affairs : Vol. 68 No. 3 1981 . P.258 .

- عبدالكريم الخطيب ، الاستقرار السياسي في اليمن ، رسالة ماجستير ، مكتبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص١٦٢ .

٣٤- شيوخ الضمان هم أولئك الذين كانوا يقومون باستلام الجباية من الفلاحين وتوريدها إلى خزينة الدولة وتعطى له نسبة محددة .

٣٥- مطهر محمد إسماعيل العزي ، التطور الدستوري في ج.ع.ي، دار الكتاب العربي ، دمشق ، ١٩٨٥ ، ص١٨٣ .

٣٦- انظر في ذلك :

- ادجار أوبلانس ، مصدر سابق ، ص١٩٢ .

- عادل الشرجبي ، مصدر سابق ، ص١٧٢ .

- مجموعة من الضباط الأحرار ، ٢٦ سبتمبر وثائق وشهادات ، ١٩٨٧م ، ص١٩٠ .

- فؤاد الصلاحي ، مصدر سابق ، ص٢٩٢ .

٣٧- الطرف الأول - قوى الثورة المرافقة عن النظام الجمهوري كان الدور الخارجي متمثلاً في دعم مصر عبدالناصر في المقام الأول ثم « الاتحاد السوفيتي » والطرف الثاني تمثل في قوى الثورة المضادة مدعمة خارجياً من السعودية ، إيران ، بريطانيا ، أمريكا .

٣٨- في إطار الصراع السياسي العسكري من ٦٢ - ٦٧م كانت تطرح آراء عدة للخروج من هذا الصراع منها دعوة لإيجاد حل وسط بين القوى الراديكالية الداعمة للنظام الجمهوري والقوى المضادة التي تريد إعادة الملكية وهذا الحل تمثل بقيام دولة إسلامية بدلاً عن النظام الجمهوري والنظام الإمامي .

٣٩- مجموعة من المؤلفين السوفيتين ، تاريخ اليمن المعاصر ، ترجمة محمد البحر ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٩٠، ص١٥٦ .

٤٠- فردهوليدي ، مصدر سابق ، ص٦٧ .

٤١- انظر كل مقررات المؤتمر في : علي العلفي ، نصوص يمانية ، مصدر سابق ، ص٢٢٢ .

٤٢- المصدر نفسه ، ص٢٢٦ .

٤٣- المصدر نفسه ، ص ص ٢٤١ - ٢٤٦ .

٤٤- تولى الحمدي رئاسة الدولي إثر قيامه بحركة تصحيحية في ١٣ يونيو ١٩٧٤م وألن برنامج حركته بالقضاء على الفساد والمحسوبية وبناء الدولة وتصحيح الأوضاع المالية والإدارية .

٤٥- أصحاب الميزانيات إشارة إلى شيوخ القبائل الذين كانوا يأخذون مخصصات مالية شهرية وسنوية من الدولة إضافة إلى مخصصات تأتي من الخارج ، خاصة السعودية إلى درجة انه عقد إتفاق بين الرئيس الحمدي والسعودية بان تمتنع الأخيرة عن إعطاء اي مخصصات مالية للأفرادوالجماعات بل تدعم الدولة بتلك المخصصات المالية لتنفقها وفقاً لبرامج الدولة التنموية .

٤٦- ج.ع.ي ، وزارة الإعلام ، خطب وتصريحات الرئيس الحمدي ، الجزء الأول ، ص ص ١٨٦ ، ١٤٦ ، ١٤٥ .

٤٧- تم اغتيال الرئيس الحمدي في ظروف صعبة حيث كان ينوي السفر إلى عدن لإعلان توحيد اليمن الذي كان قد سبقه لقاء قعطبة في ١٥ يناير ، ١٩٧٧م بين رئيسي الشطرين وتم إنشاء مجلس مشترك للتباحث حول إعادة تحقيق الوحدة اليمنية .

- حول إجراءات الحمدي التصحيحية أنظر :

- Robert Burrowes : Op. Cit. P.P.

- جلوبوفسكايا ، الدولة والقبائل في شمال اليمن ، مصدر سابق ، ص١٣٨ - ١٣٩ .

٤٨- تولى الرئيس علي عبدالله صالح السلطة في ١٧ يوليو ١٩٧٨م بعد مقتل الرئيس احمد حسين الغشمي الذي تولى السلطة بعد مقتل الحمدي في أكتوبر ١٩٧٧م واستمر الغشمي في السلطة ثمانية أشهر واغتيل بعدها كما قيل رسمياً عن طريق حكومة عدن .

٤٩- ظل الاستعمار البريطاني متواجداً في جنوب اليمن منذ عام ١٨٣٩م حتى عام

١٩٦٧م .

٥٠- تأسس الحزب الاشتراكي في أكتوبر ١٩٧٨م لكن انتهاج الاشتراكية العلمية كفلسفة سياسية وأيديولوجية بدأ منذ ما قبل الاستقلال وكان أكثر وضوحاً في برنامج الجبهة القومية عام ١٩٦٥م .

٥١- كان الشطر الجنوبي من اليمن قبل الاستقلال يتكون من الإمارات والسلطنات التالية :

سلطنة لحج ، مشيخة المفالحة ، مشيخة الصبيحة ، مشيخة الأبعوس ، مشيخة العقارب، سلطنة يافع السفلى ، سلطنة الحواشب ، إمارة الضالع وردفان ، سلطنة الفضلى ، مشيخة القعيطي ، سلطنة العوالق العليا ، إمارة بيحان ، سلطنة العوالق السفلى ، إمارة دثنية ، مشيخة يافع العليا .. الخ .

٥٢- فيتالي ناوومكين ، الجبهة القومية في الكفاح من أجل استقلال اليمن الجنوبية والديمقراطية الوطنية ، ترجمة سليم توما ، دار التقدم ، موسكو ، ١٩٨٤ ، ص٣٣ .

٥٣- المصدر نفسه ،ن ص٤٢ .

٥٤- هذه التسمية أعلنت يوم الاستقلال في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧م لكنها تغير بعد ذلك لتصبح جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية .

٥٥- المصدر السابق ، ص٢١٦ .

٥٦- يقصد بحكومة الاتحاد الذي كونته السلطة الاستعمارية في مدينة عدن ١٩٦٥م ، وضم كل الرموز السياسية والسلاطين والأمراء المتعاونين معها وسمي ذلك الاتحاد باتحاد الجنوب العربي حيث لقي مقاومة ورفض من قبل الجبهة القومية وقوى وطنية أخرى .

٥٧- سعد ضيف الله الظاهري ، مكان القبيلة في وثائق وممارسة الحزب الاشتراكي اليمني ، مجلة قضايا العصر ، عدد إبريل مايو ، ١٩٩٢ ، ص٩٥ .

٥٨- المصدر السابق ، ص٩٣ .

٥٩- الوثيقة النقدية هي الوثيقة التي كانت محصلة لمراجعات نقدية هامة لتطور الحزب وممارسات قيادات بعد أحداث يناير ١٩٨٦م التي أودت بمصرع معظم قيادة الحزب التاريخية بما في ذلك مؤسس الحزب الدولة ، عبدالفتاح إسماعيل .

٦٠- سالم ربيع علي - سالمين - هو المقصود بهذا التيار وكان رئيساً للدولة منذ بداية السبعينات حتى ١٩٧٨م .

٦١- سعد الظاهري ، مصدر سابق ، ص٩٥ ، ٩٦ .

٦٢- يجدر الإشارة هنا إلى أن الحزب الاشتراكي اليمني تكون في أساسه من توحيد عدة فصائل سياسية اجمعت على تبنيها الاشتراكية كإطار سياسي وأيديولوجي وترجع جذور تلك الفصائل إلى حركة القوميين العرب حزب البعث - فرع اليمن ، منظمات ماركسية في نشأتها كاتحاد الشعب الديمقراطي إضافة إلى تنظيم الجبهة القومية وسوف نشرح بالتفصيل نشاة الحزب وتكويناته في الفصول اللاحقة .

٦٣- يتشيع بعض الباحثين للقبيلة حيث يرونها تلعب أدوار تحديثية أنظر في ذلك :

- محمد الظاهري ، الدور السياسي للقبيلة في اليمن ، مكتبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٩٥م ، ص ص ١٧٧ - ١٧٩ .

٦٤- فضل أبو غانم ، القبيلة والدولة في اليمن ، دار المنار ، القاهرة ، ١٩٩٠ ، ص ٢٧٣ ، ٣٣٥ ، حمود العودي ، المثقفون في البلاد النامية (بحث في الفئات والعلاقات الطبقية) عالم الكتاب ، القاهرة، ١٩٨٠ ، ص١٤٣ .

- Paul dresch : the northern trihes of yemen : their organization and their placein the Yemen A.R. Unive. of Oxford : hailaryterm : 1982. P 404 .

٦٥- وقفت القبيلة إلى صف بعض الأشخاص المنتسبين إلى الجبهة الوطنية ذات الإتجاه الماركسي وحمايتهم من قهر الدولة إضافة إلى أن كثيراً من رموز الحزب الاشتراكي اليمني فازوا في الانتخابات البرلمانية ١٩٩٣م في مناطقهم الريفية أكثر من المراكز الحضرية .

٦٦- المؤخاه - تعني قبول القبيلة لشخص يأتي إليه من قبيلة أخرى لطلب حمايتها ويكون كعضو فيها له مالها وعليه ما عليها ، وهذه العملية تعوق كثيراً تطبيق القانون خاصة في قضايا القتل والنهب .

٦٧- فضل أبو غانم ، مصدر سابق ، ص٢٤٧ .

- J. Petersoh : Yemen. the scarch of amodern state : croom heln . London : 1982. P.21 .

٦٨- محمد عبدالملك المتوكل ، في ندوة ، المجتمع المدني في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٢ ، ص٥٨٨ .

٦٩- عن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المحددة للعمل السياسي قبل الثورة أنظر :

- فؤاد الصلاحي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١١٨ - ١٩١ .

٧٠- أنظر أسماء الأندية والجمعيات في :

علوي عبدالله طاهر ، الهيئات الشعبية اليمنية وأثرها في الحياة الثقافية السياسية ، مجلة الإكليل ، العدد رقم ١ ، السنة السادسة ، ١٩٨٨ ، ص ١٨٩ - ١٧١ .

٧١- أنظر في ذلك : علوي عبدالله طاهر ، المصدر السابق ، ص١٧٢ .

٧٢- علوي طاهر ، المصدر السابق ن ص١٧٥ .

٧٣- برزت هذه الظاهرة التطوعيةً أكثر في شمال وجنوب اليمن بعد الاستقلال وظهور الجمعيات الأهلية للتعاون التي حققت نجاحاً منقطع النظير في تطوير القرى الفلاحية في مجالات التعلم ، شق الطرق والمستوصفات ، مياه الشرب ، الكهرباء . في حين لم تحقق الدولة في هذا المجال أي نجاح ملموس حيث اهتمت الدولة ببعض المناطق وأهملت البعض الآخر .

٧٤- أنظر في ذلك علوي طاهر ، المصدر السابق ، ص ص ١٧٦ - ١٧٧ .

٧٥- أنظر للمقارنة مع : محمد عابد الجابري ، العقل السياسي ، مصدر سابق ، ص٣٧٤ .

٧١- من أهم الدراسات الغربية عن القبيلة في اليمن أنظر :

- Paul Dresch : Tribes , government , and History in Yemen , Oxford eng;, Charendon Press, 1989 .

٧٧- للمقارنة مع وضع القبيلة في اليمن أنظر :

- الجبهة الشعبية لتحرير عمان ، القبيلة من أين وإلى أين ؟ نظرة على حاضر ومستقبل القبيلة في عمان ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٨١م ، ص ص ٦ - ١٥ .

٧٨- أنظر للمقارنة :

- حسنين توفيق ، بناء المجتمع المدني (المؤشرات الكمية والكيفية) ندوة المجتمع المدني في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٩٢ ، ص ص ٦٨٣ - ٧١٦ .

٧٩- برهان غليون ، نظام الطائفية « من الدولة إلى القبيلة » المركز الثقافي العربي ، بيروت ، ١٩٩٠ ، ص ص ١٨٣ - ١٩٦ .

٨٠- فالح عبدالجبار ، معالم العقلانية والخرافه في الفكر السياسي العربي، دار الساخر

، لندن ،ن ١٩٩٠، ص٥٠ .

٨١- فؤاد إسحاق الخوري ، العسكر والحكم في البلدان العربية ، دار الساقي ، لندن ، ١٩٩٠ ، ص٩٦ .

٨٢- يرى بعض الكتاب اليمنيين أن البنية الاجتماعية التقليدية في اليمن تشترط وجود الدولة الاستبدادية ، انظر في ذلك :

- خالد عبدالجليل شاهر ، البنية الاجتماعية التقليدية في اليمن ، دراسات يمنية ، مركز البحوث اليمني ، صنعاء ، العدد رقم ٤٣ ، ١٩٩١ ، ص ص ٢٤٤ - ٢٤٧ .

٨٣- أنظر في هذا الصدد : فؤاد الصلاحي ، إشكالية العبور إلى الدولة الحديثة في اليمن ، مارس ٢٠٠٠ ، صنعاء ، فؤاد الصلاحي ، معوقات التحول الديمقراطي في اليمن ، سبتمبر ٢٠٠٠ ، صنعاء .

٨٤- فؤاد الصلاحي ، الدولة والمجتمع المدني في اليمن ، مركز المعلومات ، تعز ، ٢٠٠١م .

٨٥- جون لوك ، الحكومة المدنية ، ترجمة محمود شوقي الكيال ، دار المعارف ، القاهرة ، ص٧٧ .

٨٦- فؤاد الصلاحي ، إشكالية العبور ... ، مصدر سابق ، ص ص ١٢ - ١٧ .

٨٧- محمد عابد الجابري ، العقل السياسي العربي (محدداته وتجلياته) مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٠ ، ص٣٧٤ .

هذا الكتاب

يأتي هذا الكتاب كإضافة حقيقية للمكتبة اليمنية في موضوع من أهم الموضوعات التي يثيرها الجميع الآن في الساحة اليمنية حول ، المجتمع المدني ، والدولة ، وعلاقة القبيلة ..

وهذا المثلث هو الزوايا الرئيسية التي لابد من مناقشة وضعها ومدى تلاقيها ومدى اختراقها في اليمن .

والكتاب أيضا نتاج جهد وتجربة متميزة للدكتور فؤاد الصلاحي الذي عرف كباحث متخصص في قضايا المجتمع المدني باليمن وكأستاذ جامعي معروف في علم الاجتماع .

وقد كان كتابه الأول الذي صدر عن المركز أيضا والموسوم بـ ، الدولة والمجتمع المدني في اليمن .. هو أول مرجع متكامل عن هذا الموضوع في اليمن .

والآن هانحن نضيف معه للمكتبة اليمنية كتابا آخر نرجوا أن يسد فراغاً مهماً في المكتبة اليمنية .

وهو في كل الأحوال ، إضافة حقيقية جديرة بالقراءة والاهتمام .